الفصل العاشر

الموظفـــون الأوربيـــون

- آراء ممثلى سلطات الاحتلال تجاه الادارة
- حجم الموظفين الاوربيين فى الحكومة
- كيفية اختيار الموظفين الاوربيين فى الحكومة
- علاقة الموظفين الانجليز بالمصريين
- دراسة لنوعيات الموظفين الاوربيين من خلال استعراض بعض نماذج لكبارهم

obeikandi.com

سبق أن عرضنا فى الفصل الأول من البحث أن أحد أهداف السياسة البريطانية فى مصر العمل على خفض عدد الموظفين الأجانب فى خدمة الحكومة المصرية(١) . ونناقش الآن ما اذا كان الانجليز قد سعوا حقا لتحقيق هذه الغاية كما يدعون وهل هناك ظروف طرأت وأثرت على وضع الجهاز الادارى فى مصر فى تلك الفترة .

ونستطيع القول بأن السياسة التى اتبعت منذ بدء الاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ حتى الاستقلال سنة ١٩٢٢ كانت منطقا معكوسا لكل تصريحاتهم بشأن ادارة البلاد والتى أعلنوا عنها منذ أبلغ جلادستون Gladstone بيرنج Baring وهو فى طريقه الى مصر لاستلام مهام منصب القنصل البريطانى العام سنة ١٨٨٣ عن رغبة مجلس الوزراء البريطانى فى رؤية قوات الاحتلال الانجليزى تنسحب على وجه السرعة(٢). كما انهم طلبوا اليه العمل على تقليل عدد الأوربيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية وضرورة استخدام المصريين فى اكثر الوظائف المرؤسة وفى كثير من الوظائف الادارية العليا وتمهيد السبيل رويدا رويدا لزيادة عدد المصريين فى الوظائف العالية(٣) .

ماذا كانت خطة بيرنج تجاه ما طلبته حكومته ؟

نستطيع أن نلمس اتجاهه حيال تلك المسألة من ذلك الخطاب الذى بعث به الى جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية سنة ١٨٨٣ والذى أشار فيه الى أنه مستعد تماما بأن يضحى بكفاية الادارة عن طريق استخدام مصريين غير مدربين للعمل بها بدلا من استخدامه للأوربيين المتخصصين(٤) .

ولكن الأحداث تثبت انه لم يفعل ذلك حسبما يتضح من تلك الاحصاءات التى سنوردها فى حينها . ذلك أن سياسة بيرنج كانت تهدف منذ البداية الى

---

(١) انظر فيما سبق الفصل الأول من البحث ص ٢

(٢) Zetland Lord Cromer, PP. 88.

(٣) Egypt No. 1. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 33.

(٤) Tignor, Op. Cit., P. 188.

قصر الوظائف الكبرى فى الادارة المصرية على الأوربيين ومنح المصريين قسما كبيرا من الوظائف الصغرى(٥) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل كان فى رأى القنصل البريطانى العام أن التوسع فى استخدام المصريين فى وظائف الحكومة يؤدى الى هبوط مستوى الادارة ومن ثم فقد كان فى اعتقاده انه لا غنى عن الأوربيين فى تولى الوظائف الصغرى كذلك(٦) .

ومن هذا المنطلق عندما ادرك بيرنج أن نسبة كبيرة جدا من المتعلمين فى مصر تحرص على الدخول فى خدمة الحكومة تعلل بأن ضروريات الادارة الصالح دافعى الضرائب تحتم خفض عدد صغار الموظفين المصريين بنسبة كبيرة وزيادة مرتبات من يتبقى منهم فى الخدمة(٧) . وكانت حجته فى ذلك أن السياسة التعليمية التى لا تهدف الا الى تخريج موظفين للحكومة لا تجد ما يسوغها(٨) .

تلك كانت آراء كرومر بشأن أحوال مستوى الادارة وكيفية رفعها ، ولم يكن يبالى للآراء التى كانت تنادى على حد قوله بنظام حكومى ناقص يدار بواسطة الوطنيين أفضل من نظام حكومى تام يدار بواسطة الأوربيين اذ كان يؤمن بوجهة النظر القائلة بأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار وأن الأغلبية العظمى من المصريين تفضل الادارة الجيدة على الحكومة الوطنية(٩) .

وكانت حجة كرومر وغيره من ممثلى سلطات الاحتلال فى العزوف عن استخدام المصريين فى جهاز الادارة بصفة عامة وفى المناصب العليا بصفة خاصة انه اذا أريد ادخال الحضار الغربية الى مصر فمن الضرورى أن يكون

---

(٥) Egypt No. 1, (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P. 37.

(٦) Ibid.,

(٧) Egypt No. 1 (1901) Cromer to Lansdowne, March 1, 1901. P. 49.

(٨) Egypt No. 1. (1903) Cromer to Lansdowne, February, 26, 1903. P. 54.

(٩) Egypt No. 1, (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907 P. 33.

ادخالها على ايدى وجال أوربيين أو مصريين اشربوا روح التمـــدن الغربى وحصلوا المعرفة اللازمة للسير على نظم الغربيين فى الادارة . كما ان الحد الذى يحسن الوقوف عنده فى تعيين مثل هؤلاء الأوربيين وكذلك المصريين الذين درسوا كالأوربيين امر يتوقف على اشـــق ما فى هـــذا الأمر وهو أن الموجود منهم يقل كثيرا عن المطلوب . وعلى هذا فانه من الصـــعوبة بمكان سرعة اســـتبدال نســـبة كبيرة من الموظفين الأوربيين بموظفين مصريين فى الحكومة . وفى رأى سلطات الاحتـــلال ان هـــذا الاستبدال سيكون بطيئا بالضرورة وان التعجيل به قد يؤدى الى خيبة الأمل والفشـــل تكون عاقبته الضرر بمصالح المصريين(١٠) .

واستمر كرومر على خطته هذه طوال فترة شغله لمنصـــب القنصـــل البريطانى العام فى مصر ولا أدل على ذلك من تقريره الأخير الذى رفعه الى حكومته بشأن احوال الادارة فى مصر فى اواخر أيامه وبالتحديد فى ٣ مارس سنة ١٩٠٧ والذى نوه فيه بأنه لم يكن من الممكن الاستغناء عن زيادة عدد الموظفين الأوربيين ، واضاف قائلا انه ليس من المستطاع أو المناسب خفض عدد الموظفين الأوربيين بل ان بعض المصالح الحكومية لا تزال فى حاجة الى تزويدها بفئات من الموظفين الأوربيين . وفى رايه انه لم يكن هناك مفر من استخدامهم فى هذه المصالح(١١) .

واذا كان الوضع قد تغير نسبيا لمشاركة المصريين فى جهاز الادارة فى تلك الفترة القصيرة التى خلف فيها جورست Gorst كرومر فى منصب القنصـــل البريطانى العام (من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١١) الا ان الأمور سرعان ما عادت الى ما كانت عليها أيام كرومر عندما أصبح كتشنر قنصـــلا بريطانيا عاما سنة ١٩١١ . فجورست كان مزودا بتعليمات جديدة وسياسة جديدة تقوم على أساس أن يرخى من قبضة الرقابة البريطانية وان يعمل على اعطاء الحكومة المصرية حرية أكثر فى شئون الادارة والعمل على مساعدة الشعب المصرى على ممارسة الحكم الذاتى بتحمله شيئا من التبعة والمسئولية مهما كان طفيفا . وعلى ذلك فعقب وصول جورست الى مصر دعا نحـــو

---

(١٠) Ibid., PP. 35—36.

(١١) Cromer to Grey., March 3, 1907. P. 43.

مائتى موظف اوربى فى خدمة الحكومة المصرية الى عقد اجتماع لبحث سياسة بريطانيا فى ادارة مصر . وكانت سياسة جورست الجريدة تعنى الحد من سياسة تجزئة الادارة المصرية ، تلك السياسة التى كانت متبعة منذ بداية الاحتلال الانجليزى لمصر . وعندئذ أبلغ جورست الموظفين البريطانيين فى ايجاز أن هدفهم هو اعداد مصر للاستقلال المنتظر ، وان هذه السياسة الجديدة تعنى السماح للمؤهلين المصريين بشغل المناصب الادارية ومشاركة البريطانيين للمصريين فى رسم السياسة العامة(١٢) .

والحقيقة أن الصحف المحلية فى مصر فى تلك الفترة كانت تردد القول بأن الانجليز يحشرون فى وظائف الحكومة دون داع وانهم يشغلون فى الادارة مناصب يستطيع المصريون شغلها بجدارة(١٣) .

وعلى اية حال مهما قيل عن سياسة الحرية الجديدة هذه من انها كانت مصممة اصلا للنيل كثيرا من اهداف كرومر الاستبدادية ، وأنه اى جورست يعد مسئولا عن مزيد من (الحرية) فى هذا العهد اكثر مما توقعه الموظفين البريطانيين الا أن جورست واجهته صعوبات بالغة عندما حاول اتباع سياسته الجديدة وكانت المشكلة الرئيسية فى معاداه الموظفين البريطانيين فى مصر لسياسته ، فهؤلاء الرجال مارسوا أعمال الادارة وتدربوا عليها على يدى كرومر وتشربوا فلسفته السياسية ، وعلى ذلك لم يشعروا بأى طاطفة تجاه مواقف (الحرية) الجديدة التى اتخذها جورست(١٤) .

ورغم أن جورست قد تمكن من التخلص ببطىء من بعض ناقديه اللاذعين أمثال « بويل » Boyle النائب العام وكذلك مستشار الداخلية ومستشار المالية وعين بدلا منهم رجالا اكثر استعدادا لتنفيذ سياسته الا انه لم يتمكن من بناء جهاز مخلص لآرائه مثلما فعل كرومر(١٥) .

---

(١٢) Tignor, Op. Cit., P. 202.

(١٣) من هذه الصحافة على سبيل المثال جريدة المؤيد ، انظر العدد ٦٠٥٠ فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ (مقال بعنوان راى فى الموظفين الانكليز) والعدد ٦٠٠٦ فى ٨ مارس سنة ١٩١٠ (مقال بعنوان الموظفون الانكليز فى مصر) .

(١٤) Tignor, Op. Cit., P. 294.

(١٥) Ibid., P. 294.

ومهما يكن من أمر فانه بالرغم من أن نجلزة الادارة قد خفت حدتهـا بعض الشيء خلال السنوات القصيرة التى ظل فيها جورست قنصـلا عاما لبريطانيا فى مصر ، الا أنه فى عهده ظلت الوظائف العاليـة فى الادارة تحجز للانجليز دون المصريين ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه أن جورست يفسه عندما لاحظ أن صغار الموظفين الانجليز قد استحوذ عليهم بعض القلق الناجم عن الخوف من سد أبواب الترقيـة فى وجوههم وذلك عندما ادركوا ان بعض المصريين بدأوا يتقلدون مناصب ذات مسئولية كانت وقفـا على الأوربيين وحدهم ، عندئذ طمأن جورست صغار الموظفين الانجليز العديدين الذين لم يكن من الممكن على حد قوله الاتصال بهم شخصيا كما طمأن ايضا من يريد أن يعمل فى خدمة الحكومة المصرية من الأوربيين فى المستقبل بالقول « بأن المادة التى يؤخذ المستخدمون الوطنيون منها لوظائف الحكومة قد تحسنت وترقت ولكن لا شك فى أنه يبقى بعد ذلك كله وظائف عالية كثيرة لا غنى عن تعيين الأوربيين فيها من الآن فصاعدا ، فهذه تفسح المجال لترقية ابناء هذا الجيل من الموظفين الأوربيين . نعم أنه بقدر ما تتحسن الصفات التى تؤهل الشبان المصريين للخدمة تقل الحاجة الى مستخدمين جدد من اوربا ، ولكن ذلك سوف لا يؤثر فى وضع الموظفين الأوربيين الحاليين »(١٦) .

وخلاصـة القول أن الموظفين البريطانيين عمـوما شـعروا بتعرض أوضاعهم الخاصة للخطر من جراء سياسة « جورست » لاعتقادهم أن من شأنها وضع المصريين فى قمة المناصب الادارية كما انهم كانوا يخشون كثيرا من الأضرار التى قد تنجم عن ذلك من أن المصريين سوف لا يتمكنون من ادارة الآلة الحكومية المعقدة التى قد اقاموها على مر السنين(١٧) . ومن هنا فقـد اعتبر البعض أن جهود جورست لتحرير الادارة من السيطرة الانجليزية كانت قاصرة أمام ازدياد مطالب الوطنيين ومطالبتهم بالحكم الذاتى ، ومن ثم فقد وصـف بعض المؤرخين ادارته بأنها ادارة فاشلة واعتبروها بمثابة فصل اضافى قصير بين الادارتين الأكثر تحديدا لكل من كرومر وكتشنر . ورأوا أن جزءا من هذا الفشل يرجع الى جورست وسياسـته ، وذلك انه بالدرجة

---

(١٦) Egypt No. 1.)1910) Gorst to Grey: March 26, 1910. pp. 49—50.

(١٧) Tignor, Op. cit., p. 294.

الأولى فشل فى كسب ثقة الموظفين البريطانين فى مصر والذين كانوا مسئولين عن اعداد وتكييف هذه السياسات(١٨) .

وعندما قامت الحكومة البريطانية باختيار كتشنر خلفا لجورست سنة ١٩١١ نجدها وقد تحولت تحولا عكسيا شديدا عن سياستها السابقة السابقة وذلك كان شأنها فى الأحوال التى يخفق فيها منهج من مناهجها السياسية . وعلى ذلك فقد عادت سياسة نجلزة الادارة كما كانت عليه فى عهد كرومر . ومن ثم فقد ازداد عدد الموظفين البريطانيين فى فروع الادارة المصرية زيادة سريعة عما كان عليه فى ايام كرومر ، فى حين نرى أن مستواهم كان فى انخفاض مستمر الأمر الذى كان من شأنه تقهقر أعمال الادارة . وقد يرجع ذلك ايضا الى تلك السياسة التى انتهجها كتشنر وهى الاستئثار بالسلطة والرغبة عن قبول المشورة . وكنتيجة لسياسته هذه اعتزل العمل بعض الموظفين البريطانيين الأكفاء الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية بينما حل محلهم موظفون بريطانيون آخرون أقل منهم جدارة هذا بالاضافة الى انه لم يكن يحسن اختيار كبار الموظفين المصريين(١٩) .

فى الحقيقة أن عدد الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية قد بدأ فى الزيادة قبل مجيء الاحتلال البريطانى . ذلك انه على الرغم من وجود المراقبة الانجليزية الفرنسية على المالية المصرية منذ عام ١٨٧٦ فلم تتخذ اجراءات فعالة لوقف هذا الزحف الهائل من الموظفين الأوربيين على الادارة المصرية . ففى عام ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة المصرية — عدا ما كان موجودا منهم فى الخدمة — ما لا يقل عن ٢٥٠ من الأوربيين . وفى العام التالى (١٨٨٠) التحق بمصالح الحكومة المصرية ٢٥٠ آخرون . واستمرت « سنة حشر عدد كبير من الموظفين الأوربيين فى وظائف الحكومة » فى سنتى ١٨٨١ ، ١٨٨٢ الى ان جاء الاحتلال(٢٠) .

---

(١٨) Ibid., P. 314.

(١٩) جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ، ص ١٨٥

(٢٠) روذشتين ، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده : ترجمة على أحمد شكرى ، ص ٢١٢

ولكى ندرك مدى حجم الجهاز الحكومى الأوربى ، علينا أن ندرس تركيب الخدمة المدنية ونقارن بين حجم العنصر المصرى وحجم العنصر الأوربى فى الادارة . وفى الواقع لقد اختلفت التقديرات البريطانية نفسها بشأن هـذا الموضوع عندما تعرضـت لاحصاء الجهـاز الحكومى فى مصر فى بداية فترة السيطرة البريطانية ، اذ يذكر مالت Malet القنصل البريطانى العـام فى ذلك الوقت فى مراسلاته الى وزارة الخارجية البريطانية ان العدد الكلى للموظفين المصريين فى سنة ١٨٨٢ هو ٥٢٫٩٧٤ وتبلغ جملة مرتباتهم السنوية ١٫٨٦٤٫٥٠٣ جنيها مصرى ، اما عدد الموظفين الأوربيين فهو ١٠٦٧ تقـدر جملة مرتباتهم السنوية ٣٠٥٫٠٩٦ جنيه مصرى(٢١) .

وعلى ذلك يكون الموظفون الاوربيون قد شغلوا ٢٪ من جملة الوظائف بينما بلغت مرتباتهم ١٦٪ من جملة مرتبات الموظفين فى الجهـاز الحكومى عامة .

غير ان دفرن Dufferin فى احدى مراسلاته الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٣ قدر العدد الكلى لموظفى الحكومة بنحو ٢٠٫٠٠٠ باستثناء القوات العسكرية ، وعدد الموظفين الأوربيين بنحو ٥٪ من هذا المجموع . وفى رأيه انه بخلاف موظفى الجمـارك والسكك الحديدية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين وغيرها من الادارات المشابهة يصبح العدد الكلى لموظفى الحكومة نحو ١٠٫٠٠٠ موظف يشغل الأوربيون نحو ٨٪ من هذه النسبة(٢٢) .

ولقد قارن كرومر فى مراسلته الى حكومته بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٨٦ بين حجم الخدمة المدنية الأوربية فى سنتى ١٨٨٢ ، ١٨٨٦

ويتبين من هذه الاحصاءات التى أوردها كرومر أن عدد الموظفين

---

(٢١) Egypt No. 3. (1883) malet to Granville II — 9 — 190. PP. 18—19.

(٢٢) Egypt (1883) Further Correspondence respecti g the recrganization of Egypt, No. 14 Dufferin to Granville, April 30,, 1003, PP. 18—19.

الأوربيين فى الحكومة المصرية قد ارتفع من ١٢٦٣ موظفا سنة ١٨٨٢ الى ١٦٦٢ موظفـا فى عام ١٨٨٦ وبالتـالى زادت مرتبـات هؤلاء الموظفين الأوربيين فى نفس الفترة من ٣٧٣ر٤٩١ جنيـه مصرى سـنة ١٨٨٢ الى ٤٤٧ر١٩٢ جنيه سنة ١٨٨٦ (٢٢) .

ويرجع كرومر اسباب هـذه الزيادة فى الموظفين الأوربيين الى أن احداث ١٨٨٢ قد قضت بالضرورة تعيين عدد من الضـباط فى الجيش المصرى واضاف بأن الحاجة دعت الى انشاء فرقة من البوليس اكثرهم من الايطاليين والنمساويين للخدمة فى المدن الكبرى وكذلك تعيين عـدد من الأوربيين فى ادارة خفر السـواحل وعلى الأخص لمنع تهريب التبغ الذى يهربه الأوربيون(٢٤) . وانتهى الى القـول بأن وجود هؤلاء الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية لم يكن يعنى سلب السلطة المدنيـة من أيدى المصريين ووضعها فى أيدى الأوربيين(٢٥) .

وفى عام ١٨٩٣ كانت الحكومة المصرية تسـتخدم ١١٥٧ أوربيا ، وما يقرب من نصف هذا العدد كان يعمل فى الادارات ذات الصـفة شبه الدولية مثل صندوق الدين والسكك الحديدية(٢٦) .

---

(٢٣) Egypt No. 6 (1887) Despatches from Sir E. Baring respecting the Employment of Europeans in the Egyptian Puplic Service. Dec. 1. P. 1.

(٢٤) يتضح من وثائق نظارة الداخلية المودعة بدار الوثائق القومية أن معظم الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون فى ادارة خفر السواحل كانوا من اسوأ العناصر الأوربية خلقا ، وكانوا كثيرى النزاع مـع رجال الادارة الوطنيين . وقد شكا منهم الكثير من رجال الادارة . وقد جاء فى احدى الخطابات المتبادلة بين محافظ عموم القنال ونظارة الداخلية فى عام ١٩٠٨ ما نصه « أن بعض خفر السواحل هم بالفعل لصوص يسرقون ليلا من المحلات المسكونة داخل المدينة وقد ضبط منهم بالفعل اشخاص حالة تلبسهم بالسرقة ومعهم ما سرقوه وحكمت عليهم المحكمة الأهلية ، ثم علم أن بعضهم رهن اسلحة الميرى وملابس المصلحة طرف آخرين وتوسطت المحافظة فى استحضار هذه المهمات » .

انظر : دار الوثائق القومية ــ محفظة نظارة الداخلية رقم ٥٩

(٢٥) Dec. No. 1. Baring to Iddesleigh November 24, 1886, p. 8.

(٢٦) Tignor, Op. Cit., P. 180.

ويحدثنا كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ أن كل المناصب الصغرى فى الحكومة المصرية تقريبا وقسما كبيرا من المناصب الكبرى فى أيدى رعايا الحكومة المحلية(٢٧) .

ونحن وان كنا نتفق مع كرومر فى الشـــطر الأول من العبارة التى ذكرها فيما يتعلق بقصر الوظائف الصـــغرى على الموظفين المصريين أو المتمصرين ، الا أننا نختلف معه فى الشطر الثانى من العبارة فيما ذكره من أن قسما كبيرا من المناصب الكبرى كلهـــا كان يشغلها موظفون انجليز وأوربيون بوجه عام . كمـــا انه لم يحـــدث أن طبق ذلك المبـــدأ الذى اعلن عنه كرومر مرارا من ان الاحتلال الانجليزى يهدف منذ البـــداية الى العمل على تقليل عدد الموظفين الأوربيين من رؤساء ومرؤسين ، هـــذا بالاضافة الى أن كرومر سرعان ما ناقض نفسه فى تقريره هذا عندما قال انه لا غنى لأكثر دوائر الحكومة ومصالحها عن المراقبة الأوربية ... وأنه من الضرورى استخدام صغار الموظفين الأوربيين فى بعض الأحوال(٢٨) .

ندرس الآن تركيب الخدمة المدنيـــة لكى نتعرف على المصالح التى يكثر او يقـــل فيهـــا الموظفون الوطنيون وما هى نسبتهم الى الموظفين الأوربيين وماذا طرأ من تغيير بالنسبة لأعـــدادهم . واعتمادنا فى هـــذه المقـــارنة على الاحصاءات التى اوردها كرومر فى تقاريره الســـنوية عن الادارة المصرية .

سنقارن فى الجدول التالى(٢٩) بين تركيب الجهاز الحكومى ســـنة ١٨٩٦ وبين تركيبه ســـنة ١٩٠٦ وسنقتصر فى مقارنتنا على المستخدمين الدائمين فى نظارات الحكومة ومصالحها .

---

(٢٧) Egypt No. 1. (1904) Cromer to Lanadowne, February 26. 1904. P. 37.

(٢٨) Egypt No. 1 - (1904) Cromer to dowic February 26. 1904, P. 37.

(٢٩) Egypt No. 1. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 36.

نظارة المالية	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة	
	مصريون	أوربيون	الجملة	مصريون	أوربيون	الجملة	مصريون	أوربيون	الجملة
الديوان المركزى	٢٢١	٢٥	٢٤٦	٢٦١	٣٨	٢٩٩	٤٠	١٣	٥٣
السكرتارية	٢١	١٠	٣١	٢٠	٧	٢٧	١	٣	٤
المراقبة	١٠	٤	١٤	١٢	١٣	٢٥	٢	٩	١١
الأموال المقررة	١٩	٤	٧٣	٨٣	٤	٨٧	١٤	٠	١٤
الدفترخانة	٣٤	١	٣٥	٣٥	١	٣٦	١	٠	١
بيع الأراضى	٣٦	١	٣٧	٥٢	٢	٥٤	١٦	١	١٧
الجمارك	٣٤٦	٥٠	٣٩٦	٥٣٣	٤٦	٥٧٩	١٨٧	٤	١٨٣
خفر السواحل	٧٦	٤١	١١٧	١٨٦	٤٣	٢٢٩	١١٠	٢	١١٢
البوستة	٣٩٠	٨٤	٤٧٤	٦٣٨	٩٣	٧٣١	٢٤٨	٩	٢٥٧
الموانى والفنارات	٥٣	٤٤	٩٧	٨٠	٨١	١٦١	٢٧	٣٧	٦٤
المساحة(*)	١٣	١٧	٣٠	٤٣	٢٨	٧٠	٢٩	١١	٤٠
الجملة	١٢٦٩	٢٨١	١٥٥٠	١٩٤٣	٥٣٦	٢٢٩٨	٢٧٣	٧٥	٧٤٨
الأشغال العمومية	٥١٤	٥٢	٥٦٦	٥٤٠	٩٩	٦٣٩	٢٦	٤٧	٧٣
الحقانية(+)	١٥٠٧	٣١	١٥٣٨	١٥٦٤	٣٦	١٦٠٠	٥٧	٥	٦٢
المعارف العمومية	٦٣١	٩٢	٧٢٣	٧٩٤	١٦٠	٩٥٤	١٦٣	٦٨	٢٣١
السكة الحديدية	٢٦٦٨	١٢١	٢٧٨٩	٤٧٨٠	٤٢٤	٥٢٠٤	٢١١٢	٣٠٣	٢٤١٥
التلغرافات	٢٧١	٢٢	٢٩٣	٦٠٢	٢٧	٦٢٩	٣٣١	٥	٣٣٦
الداخلية(×)	١٥٨٤	٩١	١٦٧٥	١٨٠٥	١٥٠	١٩٥٥	٢٢١	٥٩	٢٨٠
الجملة	٨٤٤٤	٦٩٠	٩١٣٤	١٢٠٢٧	١٢٥٢	١٣٢٧٩	٣٥٨٣	٥٦٢	٤١٤٥

(*) هذه الأرقام هى لسنة ١٩٠١ لأن مصلحة المساحة لم تكن قد أنشئت على حدة سنة ١٨٩٦

(+) عدا قضاة المحاكم المختلطة والمستخدمين فيها .

(×) عدا صف ضباط والعساكر فى البوليس .

ويتبين لنا من هـذا الجدول أنه فى خلال عشر سنوات زاد عـدد المستخدمين من ٩١٣٤ سنة ١٨٩٦ الى ١٣٢٧٩ سـنة ١٩٠٦ اى ٤١٤٥ موظفا وزاد عددز المصريين(٣٠) منهم ٣٥٨٣ والأوربيين ٥٦٢

اولا ــ نظارة المـالية :

بالنسبة لنظارة المـالية فقد ازداد عدد الأوربيين فى الديوان المركزى ويبدو أن اسباب هذه الزيادة ترجع الى كثرة الأشـغال المتعلقـة بالأجانب مما يقتضى أن يكون جانب كبير من اشغال الخزينة والحسابات فى يد رجال يتقنون اللغة الفرنسية او الانجليزية كما انه انشىء فى هذا الديوان مصلحة للمعادن وكانت فى حاجة الى خبرة الأوربيين فى هذا المجال . أما بالنسبة للسكرتارية فلم يزد عـدد المصريين العاملين فيها فى مدى عشر سنوات بل نقص عددهم واحدا ، وقد فسر البعض امثال « كرومر » وغيره من رجال الاحتلال أن السبب فى عدم اشتغال المصريين فى السكرتارية هو عدم وجود افراد منهم على قـدر من التعليم الكافى الذى يتيح لهم الاشتغال بأعمـال السكرتارية(٣١) .

أما بالنسبة لادارة المراقبـة (التفتيش) فلم يزد من المصريين فيهـا سوى اثنان فقط بينما زاد الأوربيون (٩) وكلهم من الانجليز . ويتضح من ذلك حرص البريطانيين على الاستئثار بأعمـال الرقابة المـالية للادارة المصرية وان كانوا هم انفسهم قـد فسروا تلك الزيادة فى عـدد المفتشين لتجنب الاضطرار الى تعيين عـدد كبير من الموظفين الأوربيين فى الوظائف المتعلقة بأعمال الاجراء والتنفيذ(٣٢) .

اما المصالح التى زاد فيها عدد المصريين عن الأوربيين فى غضون تلك السنوات العشر فهى مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل ومصلحة البوستة . وقد كان السـبب فى زيادة المستخدمين عموما فى الجمارك هو

---

(٣٠) نقصد باستخدامنا كلمة المصريين الموظفين الوطنيين عموما اى المصريين والمتمصرين .

(٣١) Cromer to Gray, March 3, 1907. P .37.

(٣٢) Ibid., P. 37.

زيادة تجارة البلاد فقد كان المستخدمين فيها ٣٩٦ سنة ١٨٩٦ منهم ٣٤٦ مصريا و ٥٠ اوربيا فبدأ ٥٧٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٥٣٣ مصريا و ٤٦ اوربيا اى ان المصريين زادوا ١٨٧ بينما نقص الأوربيون ٤ (٣٣) .

ورغم ان الوظائف الثانوية فى هذه المصلحة والتى كان يعمل فيها اوربيون كان من الممكن استبدالهم بمصريين حسبما قرر مستر شيتى Chitty رئيس هذه المصلحة فى ذلك الوقت — الا انه رئى انه لا يمكن استخدام المصريين فى هذه الاعمال الا اذا خلت وظيفة من هذه الوظائف الثانوية بحجة ان الاوربيين الذين يعملون فيها قد مضى على بقائهم فى هذه الأعمال فترة طويلة(٣٤) .

اما الزيادة الكبيرة التى تمت فى مصلحة خفر السواحل بالنسبة للموظفين المصريين والذين زاد عددهم (١٧٠) موظفا — فقد كانت مقصورة على الاعمال التابعة اى التى تخضع فى رئاستها للموظفين الانجليز كوظائف صغار الضباط وكذلك الجنود(٣٥) . اما فيما يتعلق بمصلحة البوستة فقد نتج عن ازدياد الأعمال فى هذه المصلحة فى السنوات العشر من ١٨٩٦ الى ١٩٠٦ والناجم عن ازدياد المراسلات من (٢٢٫٤٠٠٫٠٠٠) الى (٥٠٫٧٠٠٫٠٠٠) أن ازداد عدد مستخدميها من (٤٧٤) الى (٧٣١) اى بزيادة قدرها (٢٥٧) وكان نصيب الأوربيين من هذه الزيادة (٩) فقط حيث كانوا (٨٤) فأصبحوا (٩٣) وبذلك فقد نقص عدد الأوربيين من (٢١٫٥ ٪) الى (١٤٫٥ ٪) بينما ازداد عدد المصريين زيادة مطردة .

---

(٣٣) Ibid., P. 37.

(٣٤) مذكرة مستر شيتى الى كرومر فى : Op. Cit., P. 30.

(٣٥) كتب مدير عام هذه المصلحة تقريرا مفصلا فى هذا الموضوع اختتمه بالقول بان عدم تقلد الضباط المصريين لوظائف اعلى من وظائفهم الحالية لا يرجع الى اغفاله عن ترقيتهم وانه لم يدخر وسعا فى ترقية الضباط المصريين ولكنه يرى أن الترقية ليست من قبيل المعروف وفى رأيه ان عاقبتها تكون وبالا على صاحبها أكثر مما تكون اسعادا له وان السبب فى ذلك يرجع الى أن بعضهم لم يكن مستوفيا للصفات التى تؤهلهم لشغل مناصب ارقى من مناصبهم . انظر : Ibid. P. 37.

على انه يتضح لنا من الجدول السابق قلة عدد المصريين الذين زادوا من عام ١٨٩٦ الى عام ١٩٠٦ فى مصلحة الموانى والفنارات بالنسبة للزيادة التى تمت بين عدد الموظفين الأوربيين فقد زاد المصريون من (٥٣) سنة ١٨٩٦ الى ٨٠ سنة ١٩٠٦ اى بزيادة قدرها (٢٧) فقط بينما زاد الأوربيون من (٤٤) سنة ١٨٩٦ الى (٨١) سنة ١٩٠٦ أى بزيادة قدرها (٣٧) بحيث طغى عدد الموظفين الأوربيين على المصريين فى هذه المصلحة(٣٦) .

ومن الجرير بالذكر أن المستخدمين المصريين فى مصلحة المساحة زاد عددهم ٢٩ بين سنتى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ فى مقابل ١١ من الاوربيين . غير أن معظم الموظفين المصريين فى هذه المصلحة لم يكن يشغلون سوى اعمال ثانوية اما الأوربيون فقد كانوا يقمون بالأعمال الرئيسية(٣٧) .

ثانيا ــ نظارة الأشغال العمومية :

كان عدد المستخدمين المصريين فى نظارة الأشغال العمومية فى سنة ١٨٩٦ ــ ٥١٤ وعدد الأوربيين ٥٢ فبلغ عدد المصريين ٥٤٠ سنة ١٩٠٦ والأوربيين ٩٩ فى نفس العام . أى انه قد زاد عدد الأوربيين فى تلك السنوات العشر ٤٧ أكثرهم من البريطانيين وزاد عدد المصريين ٢٦ فقط . وقد فسر كرومر قلة الزيادة فى عدد المصريين بالقول بأن مصروفات هذه النظارة السنوية زادت من ٩٣٤ر٠٠٠ جنيه الى ٢ر٤٢٢ر٠٠٠ جنيه فاقتضت هذه الزيادة استخدام رجال من ذوى المعارف الفنية وعددهم قليل بين المصريين واضاف كرومر القول بأن جارستن Garstin وكيل نظارة الأشغال العمومية وضع مشروعا يهدف الى زيادة عدد الموظفين المصريين

---

(٣٦) فسر مدير عام هذه المصلحة هذه الزيادة بالقول بأن السبب فى زيادة الأوربيين يرجع الى الاعتماد على طريقة اكس فى الانارة وأن هذه تحتاج الى مهارة غير موجودة فى العنصر المصرى . وأضاف كرومر بأن عوائد الموانى والفنارات تؤخذ جميعها من السفن الأوربية ومعظمها من السفن المارة فى قناة السويس ، وأن حسن ادارة هذه المصلحة يمس مصالح الأوربيين أكثر مما يمس مصالح المصريين ولذلك يقتضى استخدام الأوربيين بدوجة اكبر فى هذه المصلحة . انظر : Ibid., P. 38.

(٣٧) Op. Cit., P: 30.

فى الوظائف الادارية العليا بالنظارة وان جارستن لم يألو جهدا فى اختيار المصريين دون الأوربيين فى المناصب العالية كلما وجد الى ذلك سبيلا(٣٨) .

غير أن الوضع كان على عكس ما صرح به كرومر فلم يحدث أن أتيح للمصريين — لا فى أيام جارستن أو بعده — الاشتغال فى المناصب الادارية العليا من بنظارة الأشغال ، هذا بالاضافة الى ان معظم الزيادة فى عدد الموظفين الأوربيين بين سنتى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ تمت وقت ان كان جارستن وكيلا لنظارة الأشغال العمومية .

ثالثا — نظارة الحقانية :

اذا استثنينا قضاة المحاكم المختلطة وبقية المستخدمين فيها من الكتبة وغيرهم نرى ان معظم المستخدمين فى نظارة الحقانية من المصريين ، اذ ليس فيها سوى ٣٦ موظفا أوربيا بين ١٦٠٠ موظفا اى انه فى خلال السنوات العشر المشار اليها زاد عدد الموظفين المصريين ٥٧ فى مقابل ٥ فقط من الأوربيين(٣٩) .

رابعا — نظارة المعارف العمومية :

كان عدد المستخدمين فى هذه النظارة سنة ١٨٩٦ — ٧٢٣ موظفا — منهم ٦٣١ مصريا و٩٢ أوربيا فبلغ عددهم ٩٥٤ سنة ١٩٠٦ منهم ٧٩٤ مصريا و١٦٠ أوربيا اى ان عدد المصريين زاد فى خلال السنوات العشر ١٦٣ بينما زاد عدد الأوربيين بمقدار ٦٨ . غير اننا نلاحظ ما يأتى :

١ — أن جميع مستخدمى الكتاكيب وعددهم كانوا من المصريين باستثناء ناظرة مدرسة بولاق لتعليم معلمات الكتاكيب .

٢ — ان عدد المستخرمين فى المدارس الابتدائية سنة ١٨٩٦ ٣٧٥ مصريا و١٠ اوربيين فاصبح ٤٤٢ مصريا سنة ١٩٠٦ بينما لم يوجد اوربى واحد يعمل فى هذه المدارس فى عام ١٩٠٦

---

(٣٨) Ap. Cit., P. 39.

(٣٩) Ibid. P. 38.

٣ ــ أما مدارس البنات فكان يعمل بها ٩ مصريين سنة ١٨٩٦ و٨ أوربيين فاصبح عددهم سنة ١٩٠٦ ــ ٢٢ مصريا و ١٦ أوربيا .

٤ ــ أما بالنسبة للمدارس الخصوصية ومنها مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون ببولاق ومدرسة الصناعة فى المنصورة فكان عدد المصريين المستخدمين فيها ٣١ والأوربيين ١١ سنة ١٨٩٦ فاصبح ٢٨ من المصريين و١٠ من الأوربيين فى سنة ١٩٠٦

٥ ــ أما فيما يتعلق بعدد المستخدمين فى المدارس الثانوية والمدارس العالية فاننا نلاحظ نقصان عدد المصريين منهم فى المدارس الثانوية من ٨٣ سنة ١٨٩٦ الى ٤٦ سنة ١٩٠٦ بينما زار عدد الأوربيين من ٤١ الى ٧٣ فى نفس الفترة وكذلك الحال بالنسبة للمدارس العالية كالطب والحقوق والهندسة والمعلمين وقد تناقص عدد المصريين فيها فى السنوات العشر المشار اليها من ٤٥ الى ٣٤ بينما زاد عدد الأوربيين من ١٦ الى ٤٧ والواقع أن المدارس الثانوية والعالية كان يعمل بها سنة ١٩٠٦ ١٢٠ موظفا أوربيا من الـ ١٦٠ أوربيا الذين يعملون فى نظارة المعارف كلها هذا وقد زاد عددهم فى هذه المدارس لأقل من ٦٣ فى السنوات العشر المذكورة .

ويفسر كرومر أسباب زيادة المستخدمين الأوربيين فى نظارة المعارف عامة وفى المدارس الثانوية والعالية خاصة بأن استخدام الأوربيين فى هذه النظارة يختلف عن استخدامه فى غيرها من النظارات ، ذلك أنه اذا كان التعليم الأوربى من الأسباب التى تمنع استخدام المصريين فى وظائف الحكومة العليا فان امثل طريقة لتاهيل المصريين للاستخدام هى تعليمهم ما يفتقرون اليه ومن ثم فلابد من استخدام العنصر الأوربى فى هذا المجال ، وان كان كرومر قد طالب بخفض عدد المدرسين الأوربيين لا لكى يتيح الفرصة للمصريين فى ان يحلوا محلهم ولكن خوفا على الأوربيين من عدم الترقية(٤٠) .

---

(٤٠) Op. Cit., p. 39.

خامسا ــ مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات :

	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
	مصريون	أوربيون	جملة	مصريون	أوربيون	جملة	مصريون	أوربيون	جملة
المراقبة ٦٠٠ ج فما فوق فى السنة	٣	٨	١١	٤	٣٢	٣٦	١	٢٤	٢٥
التفتيش ٣٦ج الى ٤٨ فى الشهر	٢٩	٢٦	٥٥	١٩	٧٤	٩٣	١٠	٤٨	٣٨
وكالة التفتيش ١٦ج الى ٣٥ شهريا	٥٩	٥٦	١١٥	١٢٩	١٤٧	٢٧٦	٧٠	٩١	١٦١
طبقة العمال اقل من ١٩ جم فى الشهر	٢٨٤٨	٥٣	٢٩٠١	٥٢٣٠	١٩٨	٥٤٢٨	٢٣٨٢	١٤٥	٢٥٢٧
الجملة	٢٩٣٩	١٤٣	٣٠٨٢	٥٣٨٢	٤٥١	٥٨٣٣	٢٤٤٣	٣٠٨	٢٧٥١

هذه الاحصائية للجهاز الادارى فى مصلحة السكة الحديد والتلغراف سنتى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ تعطينا صورة واضحة لدى توسع الحكومة فى استخدام الموظفين الأوربيين ، فقد بلغ عدد الموظفين الأوربيين سنة ١٩٠٦ ٤٥١ موظفا منهم ٢٥٣ أى أكثر من نصفهم كانوا يقومون بالوظائف العليا كالمراقبة والتفتيش ووكالة التفتيش . وهؤلاء كانوا يستأثرون بالمرتبات المرتفعة فمنهم ٣٢ كانوا يحصلون على مرتب شهرى يبلغ خمسين جنيها فأكثر و٧٤ مرتبهم من ٣٦ جنيها الى ٤٨ و١٤٧ موظفا يتقاضون مرتبا يتراوح بين ١٦ ، ٣٥ جنيها شهريا(٤١) .

أما فئة العمال التى تحصل على مرتبات شهرية اقل من ١٦ جنيها شهريا فكان يبلغ عددها ١٩٨ أوربيا فقط فى حين كان المصريون على نقيض ذلك . فقد بلغ عددهم سنة ١٨٩٦ — ٢٩٣٩ وعندما ارتفع الى ٥٣٨٢ سنة ١٩٠٦ اى بزيادة قدرها ٢٤٤٣ . ولكن نلاحظ أن معظم هذه الزيادة كانت بين فئة العمال الذين يتاقضون اقل من ١٦ جنيها شهريا باستثناء ٧١ فقط اشتغلوا فى الأعمال الرئاسية منهم واحد فقط اشتغل فى المراقبة(٤٢) وسبعون عملوا فى وكالة التفتيش(٤٣) .

ويفسر الكولونيل مكوان مدير عام السكك الحديدية اسباب زيادة عدد الأوربيين فى الوظائف العليا الى ازدياد البضائع ازديادا سريعا منذ عام ١٨٩٦ بحيث أصبح من المتعذر استخدام المصريين فى هذا الشأن . وعلى اية حال فانه لم يكن للحكومة سلطة تذكر على السكك الحديدية الا منذ أوائل القرن العشرين(٤٤) .

سادسا — نظارة الداخلية :

كان عدد الموظفين المصريين فى نظارة الداخلية سنة ١٨٩٦ — ١٥٨٤

---

(٤١) Ibid. p. 40.

(٤٢) راتبها الشهرى خمسين جنيها بحد أدنى .

(٤٣) راتبها الشهرى من ١٦ الى ٣٥ جنيها .

(٤٤) منذ عام ١٩٠٤ طبقا للاتفاق بين الدول الأوربية واصبحت مصلحة السكك الحديدية داخلة فى حوزة المصالح الحكومية المصرية بعد أن كانت شبه دولية .

موظف باستثناء صف الضباط والعساكر فى البوليس ، ارتفع الى ١٨٠٥ سنة ١٩٠٦ اى بزيادة قدرها ٢٢١ . بينما ارتفع عدد الأوربيين فى نفس الفترة من ٩١ الى ١٥٠ اى زاد عدد الأوربيين سنة ١٩٠٦ بمقدار ٦٥٪ عن عددهم سنة ١٨٩٦ بينما زاد عدد المصريين المستخدمين فى مصلحة السجون ٧١ اما الأوربيين فكانوا ثلاثة ولم يلبث أن اصبح المصريون فى سنة ١٩٠٦ ١٤٤٩ والأوربيون عشرة .

اما مصلحة منع تجارة الرقيق فكان بها سنة ١٨٩٦ اربعة مصريون واثنان بريطانيان ارتفع عددهم فى سنة ١٩٠٦ فأصبحوا خمسة مصريين وثمانية أوربيين(٤٥) .

هكذا يتضح لنا انه رغم الزيادة الظاهرة فى عدد الموظفين المصريين فى نظارة الداخلية ، الا أن هذه الزيادة كانت أقل فى النسبة من زيادة عدد الموظفين الأوربيين ، هذا بالاضافة الى أن زيادة الأوربيين فى نظارة الداخلية كانت فى المناصب الادارية العليا كأعمال التفتيش وغيرها من المناصب الرئاسية ، بينما نجد الزيادة فى عدد المصريين فى الاعمال الثانوية وغير الرئيسية .

نخلص من هذا انه فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين المصريين فى مختلف فروع الادارة المصرية بين سنتى ١٨٩٦ و١٩٠٦ بنسبة ٤٢٪ زاد عدد الموظفين الأوربيين فى نفس هذه الفترة بنسبة ٨٢٪ ويكفى هذا دليلا على مدى تغلغل الأوربيين فى ادارة مصر . وخلاصة القول ان جملة عدد الموظفين الدائمين فى الادارة المصرية من مصريين واوربيين بلغ ٩١٣٤ عام ١٨٩٦ كان من بينهم ٨٤٤٤ مصريا ، ٦٩٠ أوربيا . ثم لم يلبث أن ارتفع العدد الاجمالى للموظفين عموما حتى بلا ١٣٢٧٩ موظفا سنة ١٩٠٦؛ كان بينهم ١٢٠٢٧ مصريا و١٢٥٢ أوربيا(٤٦) . اى أن عدد

---

(٤٥) Cromer to Grey, March 3, 1907. P .43.

(٤٦) اشار كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ بأنه من الخطأ خفض عدد الموظفين الأوربيين فى الحكومة وانه يهدف من تقريره أن يوجه الانظار الى عدم زيادة الموظفين الأوربيين الا اذا دعت الحاجة الى زيادة أعدادهم . أنظر :

اى ان عدد الموظفين عموما زاد خلال السنوات العشر بنسبة ٥ر٤٥٪ . غير ان هذا العدد الاجمالى الذى ذكرناه آنفـا لم يكن يمثل كل الموظفين فى مختلف فروع الادارة المصرية . فاذا اضفنا له الموظفين (الظهورات) اى غير الدائمين وهؤلاء كان يوجد منهم نسبة كبيرة فى مصلحة السكة الحـديد والمساحة والبوستة ، فقد بلغ عـدد الموظفين الظهورات فى المساحة وحدها نحو ٥٠٠ سنة ١٩٠٦ واذا اضفنا ايضا الى هذا العدد قضـاة المحاكم المختلطة ومستخدميها يكون مجموع عـدد الموظفين بصفة عامة فى الحكومة المصرية سنة ١٩٠٦ لا يقل عن ١٥ الف موظف .

وهكذا من دراسـتنا لتركيب الخـدمة المدنيـة يتضح أن نصيب المصريين من الوظائف الكبرى فى ادارة البـلاد كان متواضـعا ، ورغم التشريعـات المتعلقـة بشئون الموظفين كانت تنص صراحة على منح المصريين الأولوية فى تقلد الوظائف الحكومية . وكان اول هذه التشريعات ذلك الدكريتو الصادر فى عام ١٨٨٩ الذى اكد هذا المعنى ـ كما سبق ان رأينا ـ الا انه بعد عرض هذه الاحصاءات اتضح أن هذه التشريعات غالبا ما تنوسيت . ويبدو أن هذه الحالة دفعت رجال الحركة الوطنيـة الى المطالبة بنصيب اكبر فى حكومة بلادهم وادارتهـا وطالبوا بترقيـة المصريين الى مناصب الحكومة العالية التى كان يتقلدها الأوربيون .

أما فيما يتعلق بجنسيات الموظفين الأوربيين ، فالجدول التالى(٤٧) يشير الى جنسيات الموظفين الأوربيين واعـدادهم ومرتباتهم السنوية فى العام الذى وقع فيه الاحتلال .

ويتضح من هـذا الجدول أن الموظفين الايطاليين احتلوا أكبر نسبة بين عدد الموظفين الأوربيين حيث بلغوا ٣٤٥ موظفا من جملة عدد الموظفين الأوربيين البالغة ١٢٦٣ موظفـا ، اى بلغت نسبتهم ٣ر٢٧٪ من جملة الموظفين الأوربيين يليهم الموظفون الفرنسـيون حيث بلغوا ٣٢١ موظفـا اى بنسبة ٩ر٢٥ موظفا من جملة الموظفين الأوربيين ثم يأتى بعدهم الموظفين الانجليز وعددهم ٢٧٢ موظف اى بنسبة ٥ر٢١٪من جملة الموظفين الأوربيين وبعد يأتى الموظفون الآخرون من الجنسيات الأخرى كاليونانيون والنمساويين والألمـان وغيرهم .

---

(٤٧) Doc. No. 1. Baring to Iddesleigh, November 24, 1886, P. 1.

الجنسية	العدد	المرتب السنوى بالجينه المصرى
ايطاليون	٣٤٥	٧١ر٩٠٢
فرنسيون	٣٢٨	١١٧ر٥٦٠
انجليز	٢٧٢	٩٥ر٦٨٦
يونانيون	١١٤	١٧ر٥٤٤
نمساويون	٩٦	٢٧ر٧٧١
المان	٤٠	١٤ر٦٧٣
جنسيات أخرى	٦٨	٢٨ر٢٦٥
الجملة	١ر٢٦٣	٣٧٣ر٤٩١

اما بالنسبة للمرتبات السنوية التى كان يتقاضاها الموظفون الأوربيون فتأتى مرتبات الموظفين الفرنسيين فى المركز الأول حيث بلغت ١١٧ر٦٥٠ جنيها اى بنسبة ٣١ر٥٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين، ثم تأتى مرتبات الموظفين الانجليز فى المركز الثانى حيث بلغت ٩٥ر٦٨٦ جنيها ، اى بنسبة ٢٥ر٦٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين ويليهم فى المرتبة الثالثة مرتبات الموظفين الايطاليين بنسبة ١٩ر٢٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين وتأتى بعد ذلك مرتبات الموظفين الأوربيين الآخرين وهم النمساويين ثم اليونانيون ثم الالمان .

وبعد اربع سنوات اى فى عام ١٨٨٦ أصبح تعداد جنسيات الموظفين الأوربيين ومرتباتهم على نحو ما يشير اليه الجدول التالى(٤٨) :

---

(٤٨) Op. Cit., P. 1.

الجنسية	العدد	المرتب السنوى بالجنيه المصرى
ايطاليون	٥١١	٧٩ر١٦٤
انجليز	٤٢٧	١٦١ر٠٤٠
فرنسيون	٣١٩	١٠٤ر٥٩٢
نمساويون	١٥٣	١٦ر٢٤٨
يونانيون	١١٧	٢٠ر٢٢٠
المان	٤٢	١٥ر٩١٢
جنسيات اخرى	٩٣	٥٠ر٠١٦
الجملة	١ر٦٦٢	٤٤٧ر١٩٢

ويتضح من هذا الجدول تلك الزيادة الكبيرة التى طرات على اعداد الموظفين الايطاليين فى الحكومة المصرية اذ ارتفع عددهم من ٣٤٥ موظفا فى عام ١٨٨٢ الى ٥١١ موظفا عام ١٨٨٦ أى زادو بمقدار ٢ر٣٢٪ واصبحت نسبتهم ٧ر٣٠٪ من جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ اما الزيادة التى طرات على اعداد الموظفين الاوربيين لمختلف جنسياتهم فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٨٨٦ فقد بلغت ٣٩٩ موظفا شغل الايطاليون منها ١٦٦ ، اى كان نصيب الايطاليون من هذه الزيادة ٦ر٤١٪ .

اما الموظفون الانجليز فجاء ترتيبهم فى الزيادة بعد الموظفين الايطاليين فقد زاد الموظفون الانجليز من ٢٧٢ موظفا سنة ١٨٨٢ الى ٤٢٧ موظفا عام ١٨٨٦ ، اى زادوا بمقدار ٢ر٣٦٪ وكان نصيبهم من جملة الزيادة التى طرات على اعداد الموظفين الأوربيين ٨ر٣٨٪ ، اما نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الاوربيين فى عام ١٨٨٦ فقد بلغت ٧ر٢٥٪ .

ويتضح من هذا الجدول أيضا انه فى الوقت الذى زادت فيه اعداد الموظفين الانجليز على النحو الذى سبق ان اوضحناه نقص عدد الموظفين الفرنسيين من ٣٢٨ موظفا عام ١٨٨٢ الى ٣١١ موظفا عام ١٨٨٦ واصبحت نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ ار١٩٪ بعد ان كانت ٢٦٪ فى عام ١٨٨٢

أما الموظفون النمساويون فقد زادت أعدادهم ٥٧ موظفا خلال تلك الفترة ، أى زادوا بمقدار ٢ر٣٧٪ . وكان نصيبهم من جملة الزيادة التى طرأت على أعداد الموظفين الأوربيين عام ١٨٨٦ — ٢ر١٤ ٪ وأصبحت نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين ٢ر٩٪ .

وقد كانت نسبة الزيادة التى طرأت على أعداد بقية الجنسيات الأخرى من الموظفين الأوربيين قليلة للغاية ، فلم يزد الموظفون اليونانيون سوى ثلاثة فقط بينما لم يزد الموظفون الألمان سوى اثنان فقط .

ويحدثنا كرومر بأن عددا كبيرا من الموظفين الأوربيين فى خدمة الحكومة المصرية سواء فى عام ١٨٨٢ أو فى عام ١٨٨٦ كانوا حماية أوربية وان عددا كبيرا نسبيا من الموظفين الانجليز كانوا مالطيين(٤٩) .

أما بالنسبة لمرتبات مختلف جنسيات الموظفين الأوربيين فكما يتضح من هذا الجدول قد زادت مرتباتهم من ٣٧٣ر٤٩١ جنيها عام ١٨٨٢ الى ٤٤٧ر١٩٢ جنيها عام ١٨٨٧ ، اى بلغت جملة الزيادة فى مرتبات الموظفين الأوربيين خلال الفترة من عام ١٨٨٢ الى عام ١٨٨٧ — ٧٣ر٧٠١ جنيها ، كان نصيب الموظفين الانجليز ٦٥ر٣٥٤ جنيها من هذه الزيادة بنسبة ٦ر٨٨٪ بينما نقصت مرتبات الموظفين الفرنسيين فى عام ١٨٨٦ بمقدار ١٣ر٠٥٨ جنيها عن عام ١٨٨٢

أما مرتبات الموظفين اليونانيين والألمان فقد زادت خلال تلك الفترة بنسب قليلة حيث بلغت الزيادة ٢ر٦٧٦ جنيها لليونانيين و ١ر٢٣٩ جنيها بالنسبة للموظفين الألمان .

ونستطيع القول فى النهاية انه فى عام ١٨٨٦ كان الموظفون الانجليز يتقاضون ٣٦ ٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين سنويا يليهم الموظفون الفرنسيون الذين يتقاضون ٢٣ ٪ من مرتبات الأوربيين ثم الموظفون الايطاليون مرتباتهم تبلغ ١٧ر٧٪ من جملة مرتبات الأوربيين ثم اليونانيون وتبلغ مرتباتهم ٤ر٥٪ فالنمساويون ونسبتهم ٦ر٣٪ فالألمان ونسبتهم ٥ر٣٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين .

---

(٤٩) Op. Cit., P. 1.

وعلى الرغم من أن كرومر قد صرح فى عام ١٨٨٦ بأن اسباب الارتباك المالى فى الحكومة المصرية هو زيادة الموظفين الأوربيين العاملين فى الادارة(٥٠) نلاحظ استمرار تزايد هذا الارتباك بدليل ازدياد المتوسط السنوى لمرتبات الموظفين الاوربيين من ٢٩٥ جنيها سنة ١٨٨٢ الى ٣٠٠ جنيها سنة ١٨٨٦(٥١) .

والواقع ان نفوذ الموظفين الانجليز كان واضحا ومسيطرا فى الادارات التى عملوا فيها وعلى الأخص فى الجيش والبوليس وفى نظارتى المالية والأشغال . ولم ينكر ذلك كرومر نفسه حيث يقول بأن الاحتلال الانجليز قد جعل بحكم الضرورة أن تكون اعمال الادارة المصرية سائرة تحت التأثير الانجليزى اكثر من التأثير الأنجلو فرنسى او الدولى » . ويضيف قائلا بأن زمام الجيش المصرى ملقى فى واقع الأمر فى ايدى الضباط الانجليز وكذلك النفوذ الانجليزى سائد ايضا فى « نظارة الأشغال العمومية بالرغم من وجود ستة عشر موظفا انجليزيا فى هذه النظارة بين ثمانية وسبعون موظفا ، اما الباقى فعددهم ٦٢ موظفا فمعظمهم من الفرنسيين والايطاليين ، ومع ذلك فالوظائف الاكثر اهمية عن سواها فى هذه الادارة يتولها الموظفون الانجليز »(٥٢) .

والحقيقة ان التوغل الانجليزى فى الادارة المصرية — كما سبق ان ذكرنا بدا بالمالية والأشغال والجيش والأمن العام ثم امتد حتى شمل باقى الادارات الأخرى . وفى عام ١٨٩٠ نجد ان كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية كانوا موزعين على النحو التالى(٥٣) :

---

(٥٠) روذ شتين ، تيودور ، المصدر السابق ، ص ٢١١

(٥١) Baring to Iddesleigh, November 24, 1886. p. 3.

(٥٢) Ibid. p. 3-4.

(٥٣) Le Bosphore Egyptien 21- 2- 1890

العـــدد	الوظيفة التى يشغلها
١	مستشار مالى
١	مدير عام الحسابات المـــالية
٦٥	ضباط ملحقون بالجيش
١	وكيـــل نظارة الأشـــغال
١٥	مهندســـــون
١	مدير عام السجون
١	مدير عام الصـــحة
٥	أطبـــاء مفتشـــون
١	مدير عام الأمن العـــام
١٨	ضـــباط بوليس
١	مدير المنـــائر
٣	وكلاء ادارة الأمن العـــام
١١٣	العدد الاجمالى

وايا كان الأمر فقد استمر كرومر فى خطته فى العمل على زيادة عدد الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية فى الوقت الذى حرص فيه على الحد من زيادة اعداد بقية الجنسيات الأوربية الأخرى . ويتبين لنـــا ذلك من احصاء موظفى الحكومة ومرتباتهم الشهرية فى عام ١٨٩٨ طبقا للجدول التالى(٥٤) :

(٥٤) White, Arthur Silva, The Expansion of Egypt. p. 19.

الجنسية	المرتب الشهرى			العدد الكلى
	أقل من ٣٠ج	من ٣٠—٧٠	فوق الـ ٧٠	
مصريون	١٠٣٤٢	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٤٥
ايطاليون	٢٥٦	٢٣	٦	٢٨٥
فرنسيون	١٨٦	٥٨	١٩	٢٦٣
يونانيون	٨٢	٧	٣	٩٢
نمساويون	٦٨	٥	٤	٧٧
المان	٢١	١١	٥	٣٧
جنسيات اخرى	٣٥	٦	٢٠	٦١
جملة الأوربيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
العدد الكلى	١١٣٠٦	٤١٥	١٤٩	١١٨٧٠

ويتضح من هاذ الاحصاء أن عدد الموظفين الأوربيين بصفة عامة انخفض من ١٦٦٢ موظفا عام ١٨٨٦ الى ١٢٧٠ موظفا عام ١٨٩٨ أى انخفض بمقدار ٣٩٢ كما يتضح ايضا ان سلطات الاحتلال الانجليزى فى مصر كان يهمها اتباع الوسائل التى تتيح لها اضعاف تأثير الدول الأخرى فى الادارة المصرية . وقد دفعتها هذه السياسة الى انقاص عدد الموظفين الأوربيين غير الانجليز العاملين فى خدمة الحكومة المصرية وزيادة عدد الموظفين الانجليز واحتلالهم لأكبر المناصب .

ويبدو أن كرومر يبالغ عندما يصور لنا ان الرقابة البريطانية على ادارة مصر كان يمارسها عدد من الموظفين الانجليز لا يزيد على ٣٩ (٥٥) . غير أن الواقع يخالف ذلك حيث يذكر مورو بيرجر انه لا شك فى انه كانت هناك اعداد كثيرة من الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية ، هذا بالاضافة الى غيرهم من مئات الموظفين غير المصريين(٥٦) .

(٥٥) Egypt No. 3 (1891) Report on the Administration. Condition of Egypt And the progress of Reforms. p.28.

(٥٦) مورو بيرجر ، المصدر السابق ، ص ٤٨

وعلى أية حال فقد أظهر كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ ــ كما رأينا زيادة ملحوظة فى عدد الموظفين الأوربيين المستخدمين فى كافة المصالح ، فوزارتى الحقانية والداخلية ضاعفت تقريبا عدد موظفيها حتى أن لجنة ملنر عندما جاءت سنة ١٩٢٠ لدراسة أسباب الاضطرابات فى مصر عام ١٩١٩ أوضحت فى تقريرها أن المصريين يشغلون فقط اقل من ربع المناصب العالية فى الادارة المصرية ، واكتشفت اللجنة أيضا أن النسبة المئوية للمصريين منذ عام ١٩٠٥ قد زادت فى كل المراكز من ٥ر٤٥٪ الى ٥ر٥٠٪ بينما انخفضت فى المناصب العالية من ٧ر٢٧٪ الى ١ر٢٣٪ فى حين زادت نسبة البريطانيين فى هذه المراكز من ٢ر٤٢٪ الى ٣ر٥٩٪(٥٧).

والواقع انه على اثر قيام الحرب الأولى أصبح للبريطانيين مركز التفوق فى كل وزارة ومصلحة ما عدا تلك التى تتصل بالحياة الدينية فى مصر كالأوقاف مثلا . فوزارات الداخلية والمالية والأشغال العمومية والمعارف العمومية ومصلحة الصحة العامة كان يعمل بها مفتشون انجليز وفى بعض الأحوال كان يوجد بها أيضا مفتشون مساعدون يشرفون على الشئون المحلية للبلاد(٥٨) .

يعنى هذا أن عدد الموظفين البريطانيين قد ارتفع من مئات قليلة فى السنوات الأولى للاحتلال الى نحو ١٦٠٠ موظفا فى عام ١٩٢٠(٥٩) .

ويتضح لنا من كشوف مصلحة الاحصاء التى استعانت بها لجنة ملنر فى اعداد تقريرها انها قسمت الوظائف الحكومية الى وظائف ذات معاش ووظائف بعقود ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى يومية . وكان ٥ر٩٨٪ من الموظفين فى القسمين الأخيرين من المصريين .

أما الوظائف ذات المعاش وذات العقود فانه باستثناء مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية

---

(٥٧) Egypt No. I. (1921) Report of the Special Mission to Egypt. p. 30.

(٥٨) Tignor, Op. Cit., p. 181.

(٥٩) Report of the Special ta Egypt, p.9.

التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه كلها بيد المصريين باستثناء منصبين منها — يشغل المصريون ٨٦٪ من هـذه الوظائف ويتقاضـون ٧١٪ من المرتبات . اما الموظفون الانجليز فيشغلون ٦٪ من هذه المناصب ويتقاضون ١٩ ٪ من المرتبات ويشغل غير المصريين وغير الانجليز ٨ ٪ من الوظائف ويتقاضون ١٠ ٪ من المرتبات(١٠) .

ويستدل من بعض الرسوم الاحصائية لبيان توزيع هـذه الوظائف والمرتبات على مختلف الوزارات أنها قسمت الوظائف الى سـت درجات الثلاث الأولى منها تسمى الوظائف الصغيرة ويتراوح مرتباتهـا من أدنى راتب الى ٧٩٩ جنه مصرى فى السنة . اما الثلاث الأخرى فتسمى بالوظائف الكبيرة وتتراوح مرتباتها من ٨٠٠ جنيه مصرى الى ٢٩٩٩ جنيه فى السنة.

وكان المصريون فى الوظائف الصغيرة يشغلون نحو ثلثى ما كان يبلغ راتبه من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيه مصرى فى السنة فى حين يقـل نصيبهم فى الوظائف التى تتراوح مرتباتها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة حيث يصل الى نحو الثلث . اما بالنسـبة للوظائف الكبيرة فقـد ازداد التفاوت فيها وضوحا حيث أن نصيب المصريين فيها لم يصل الى الربع . وان كان نصـيب الموظفين المصريين قـد ارتفع فى وزارتى الحقانيـة والداخلية حيث بلغ ما يزيد على ثلث الوظائف التى يتراوح مرتبهـا بين ١٢٠٠ و ١٤٩٩ جنيه مصرى فى السنة ، الا ان هـذا راجعا الى تعيين المديرين والقضاة المصريين . أما وزارات المـالية والأشـغال العمومية والمعارف والزراعة والمواصـلات ويشغل المصريون من وظائفها الكبيرة التى تزيد مرتبها على ٨٠٠ جنيه فى السنة ٣١ وظيفة فقط فى حين يشغل الموظفون الانجليز منها ١٦٨ وتشغل باقى الجنسيات الأوربية الأخرى ٣٢

ورغم أن لجنة ملنر قـد اوضحت فى تقريرها أنه يوجـد فى هـذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تتطلب معـارف فنيـة خصوصية لا يمكن توافرها فى المصريين الا انها اوصت باتخاذ التدابير لتدريب المصريين لتقلد هذه الوظائف .

---

(٦٠) Ibid. p. 30.

وهنا يثور سؤال : هـل كان وجود الموظفين الأوربيين فى الحكومة المصرية بهدف اعداد البلاد للحكم الذاتى حسبما أعلن الانجليز ذلك مرارا ؟

وللاجابة على ذلك نقول انه بالرغم من أن كرومر صرح فى البداية بأن عـدد الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية يجب ان يحـدد حتى تتاح الفرصة للمصريين للمران على خدمة الحكومة ، الا أننـا نلاحظ انه كان هناك تغيير بطىء فى اعتقاد كرومر هذا حيث أن الاحتلال بدأ يظهر بمظهر المستقر فى البلاد .

ومع أن كبـار الموظفين البريطانيين لم يعلنوا صراحة تخيلهم عن وعودهم بالجلاء النهائى عن البلاد الا أنهم كانوا يدركون أن هذا الجـلاء سيحدث فى المستقبل البعيـد . والملاحظ أن كرومر نفسـه فى كتـابه Modern Egypt وكذلك فى مقالاته التى كتبها بعد أن غادر مصر سنة ١٩٠٧ يبدو واضحا انه لم يكن يتوقع استقلال مصر لسنوات بعيدة. ومن ثم نستطيع ان نقول انه كان هنـاك قليل من الضـغط على الادارة البريطانية لاعطاء الخبرة الادارية للموظفين المصريين رغم تصريح الساسة الانجليز بالقول « بأن السياسة الانجليزية فى مصر لا ترمى الى مجرد تمتيع المصريين بنعم حسن الادارة والأحـكام فقط بل الى تدريبهم ايضـا حتى يشتركوا تدريجيا فى نصـيب يزداد شيئا فشيئا فى ادارة حكومتهم وتدبير أمورهم »(٦١) .

وفى الوقت الذى كان يقل فيه الضغط لاعداد مصر للاستقلال السريع كانت هناك احتياجات ادارية جـديدة تبدو فى الظهور . فعنـدما تمكنت الادارة من ايجاد حل نسبى للمسألة المالية أصبحت الحكومة المصرية فى مركز يتيح لها القيام بكثير من نفقات برامج الاصلاح ؛ ومن ثم وجه الاهتمام الى مشاريع الرى والزراعة والصحة العامة وغيرها من المشروعات الأخرى. وعلى هذا نجد الموظفين البريطانيين أنفسهم يسعون للبحث عن مزيد من الشخصية الأوربية لتنفيذ هذه البرامج الاصلاحية التى كانت تحتاج الى مهندسين واطباء ومختلف التخصصات الفنية . وفى حالات كثيرة كان من المستحيل على المصريين القيام بهذه الأعمال ذلك أن نظام التعليم فى مصر

---

(٦١) Egypt No. I. (1911) to Grey, March 25, 1911. p. 11.

— على حد قول كرومر — لم يكن قائما على تخريج أفراد قادرين على القيام بمثل هذه الأعمال الادارية المعقدة وكذلك الأعمال الفنية . وعلى ذلك نجد الأقسام الفنية بوزارة الأشغال العمومية وكذلك مصلحة الزراعة والصحة العامة يشغلها كلية الموظفون الانجليز وغيرهم من الأوربيين حيث كانوا يمثلون أعلى المستويات الفنية .

على أن الأمر لم يكن قاصرا على الأعمال الفنية وحدها بل تعداها كذلك الى المناصب التنفيذية العليا حيث حرص البريطانيون على أن تكون هذه المناصب وقفا على بنى جنسهم وحدهم بحجة أن المصريين لم يكتسبوا المهارات الادارية اللازمة لهذه الأعمال(٦٢) . ولعل ما يؤيد وجهة نظرنا من أن الضغط من أجل الكفاية الادارية لم ينشأ كلية بين الموظفين البريطانيين فى مصر على مختلف درجاتهم ولكنه حدث من جانب المجتمعات الأجنبية فى مصر وبوجه خاص من جانب جماعات التجار الأجانب الذين كانوا شغوفين لتمدن مصر ، وكذلك المراقبون فى أوربا المعنيين بشئون مصر كانوا يطالبون أيضا باصلاح ادارة مصر واقتصادياتها . وان هؤلاء نادوا ببرامج التمدن وشاركهم بعض المصريين وان كانوا يدركون أن بعض الاصلاحات تتطلب مزيد من استخدام الأوربيين فى مصر(٦٣) .

ولعل هذا يفسر قلة الموظفين المصريين الذين كانوا يشغلون مناصب ادارية عليا طيلة فترة السيطرة البريطانية ، حيث نجد أقلية من المصريين منحوا فرصا للعمل تتناسب مع تعليمهم الذى حصلوه . ومع أن مصر كان بها مدرسة للهندسة الا أن قليلا جدا من مهندسى الرى المصريين شغلوا مناصب ادارية عليا(٦٤) ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان نظام الترقيات فى الخدمة المدنية بالنسبة للمصريين كان يعتمد على الخضوع والطاعة ، ذلك أن سلطات الاحتلال كان يهمها فى المقام الأول ايجاد فئة من الموظفين تابعة ليس لها القدرة على روح الابتكار .

* * *

(٦٢) Cromer to Grey, March 3, 1957,PP.35—36

(٦٣) Tignor, Op. Cit., p. 183.

(٦٤) مثل اسماعيل سرى خريج مدرسة الهندسة والذى أصبح وزيرا فيما بعد .

وقد قمنا بفحص عـــدد كبير من ملفـــات خـــدمات كبـــار الموظفين الأوربيين(٦٥) فى الفترة موضوع الدراسة بهدف القاء الضوء على طريقـــة اختيار الموظفين الأوربيين فى الجهاز الحكومى . فتبين لنا انه فى السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نظام رسمى لاختيـــار الموظفين الأوربيين فى الخدمة المدنية المصرية . فبعض هؤلاء كانوا يجلبون من كل المصادر المتاحة محليا ، اى من الموظفين الذين سبق لهم خدمة الحكومة منذ عهد اسماعيل والذين كانت لهم دراية بشئون البلاد . كما هو الحال بالنسبة لفيتا هرارى والذى أصبح مديرا عاما للحسابات المصرية(٦٦) . والبعض الآخر ممن الحقوا بالجهاز الحكومى منذ بداية عهد توفيق .

كما اتضح انه لم تكن هناك قواعد عامة لاختيار الموظفين الأوربيين، فلم يكن هؤلاء يختارون عن طريق امتحان ومسابقة كما هو الحال فى الهند فى ذلك الوقت بل جيء بالكثير من الموظفين الانجليز من الهند على سبيل الاعارة . وكان من المتوقع عودتهم الى الهند بعـــد الانتهاء من أعمالهم أو حصول مصر على استقلالها .

ففى المرحلة الأولى من الحكم البريطانى لمصر نلاحظ أن أفراد جهاز الرى من المهندسين الانجليز جاءوا مصر من الهند عن طريق الاعارة حيث كانوا يعملون فى خدمة حكومة الهند وتعاقدت الحكومة المصرية معهم بموجب عقود تتضمن الشروط الآتية :

اولا ــ مدة العقد ٥ سنوات يعطى مكافأة مرتب سنة عند انتهائهـــا واذا استغنت الحكومة عن خدمته قبل انتهاء المدة يمنح مكافأة بنسبة المدة التى يكون قضاها فى الخدمة .

ثانيا ــ تدفع الحكومة المصرية لحكومة الهنـــد المقرر اســـتقطاعه لمعاشات هؤلاء المهندسين حتى انتهـــاء مدة الخمس ســـنوات الأولى من خدمته فى مصر وبعـــد ذلك يقومون هم بسداد استقطاع معاشاتهم لحكومة الهنـــد .

---

(٦٥) مودعه بدار المحفوظات العمومية بالقلعة .

(٦٦) يهودى يحمـــل الجنسية الانجليزية سنتحدث عنه فى نفس الفصل .

ثالثا — تضمن الحكومة المصرية لهم خدمة ١٥ سنة فى مصر .

رابعا — يكون لهم الحق فى الحصـــول على معاش بعد انتهاء مدة الخمسة عشرة سنة .

خامسا — يستقطع منهم ٥٪ معاش بعـــد مضى خمس سنوات على خدمتهم فى مصر(٦٧) .

ولم يكن جلب الموظفين الانجليز من الهنـــد مقصورا على الأعمـــال الفنية وحدها بل كان شـــاملا للأعمال الأخرى كالنواحى القضائية كما هو الحال بالنسبة لجون اسكوت John Scott ومالكولم ماك ايلريث(٦٨) Malcolm Mac Ilwraith وقـــد شغل كل منهما منصـــب المستشار القضائى لنظارة الحقانية ، وكذلك الأعمال المتعلقـــة بالبوليس كمـــا هو الحال بالنسبة لتشارلس كولس باشا Charles Coles الذى عمل حكمدار لبوليس الاسكندرية عام ١٨٨٣ وهو من مواليد الهند وخدم الحكومة المصرية نحو ثلاثين سنة(٦٩) .

---

(٦٧) وجدنا هذه الشروط فى ملفات خـــدمات معظم مهندسى الرى الانجليز امثال وليم ولكوكس William Willcocks وسكوت مونكريف Scott Moncrief ووليم جارستن William Garstin وغيرهم انظر : ملف خدمة وليم ولكوكس رقم ١٩٥٣٠ محفظـــة ٦٧٦ دولاب ٣٢ وأيضا ملف وليم جارستن رقم ٢٣٥٢٩ محفظـــة ٩٣٥ دولاب ٤٥

(٦٨) كان جون سكوت يعمل قاضيا بالهند ثم عمـــل فى الحكومة المصرية الى أن أصبح مستشارا قضائيا لنظارة الحقانية وخلفه فى منصبه ماك ايلريث فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ وهو أيضـــا ســـبق له الاشتغال بحكومة الهند وعندما جاء الى مصر عمل فى وظيفة نائب قسم قضايا المالية بمرتب شهرى ١٠٠ جنيه سنة ١٨٩٧ ثم اصبح مستشارا خلفـــا لجون سكوت فى العام التالى ومنح ١٦٦ جنيها مرتبا شهريا وترك خدمة الحكومة سنة ١٩١٦ ومنح ١٠٠ جنيها معاشا شهريا — انظر ملفـــه رقم ٢٦٨٩١ محفظة ١٢١٣ دولاب ٥٩

(٦٩) انظر كشف بمدد خدمته فى ملف خدمته رقم ٢٥٤٨٥ محفظة ١٠٨٨ دولاب ٥٣ وهو من الضباط الانجليز الذين عملوا فى حكومة الهند ثم نقل الى الحكومة المصرية فى وظيفة حكمدار بوليس الاسكندرية اول مايو ١٨٨٣ ثم شغل عدة مناصب بعد ذلك منها باشمفتش ضبط الوجه البحرى ثم مفتش عموم البوليس فى المدة من اول اغسطس ســـنة ١٨٩١ الى ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ثم حكمدار لبوليس مصر من عام ١٨٩٤ الى عام ١٨٩٦

على ان الحق الموظفين الأوربيين بخدمة الجهاز الحكومى لم يكن مقصورا على المصادر المحلية أو الاعارة من الهند . فقد اتضح لنا من فحص ملفات كبار الموظفين الانجليز أن كثيرا منهم قد وفدوا من انجلترا الى مصر فى بداية فترة السيطرة البريطانية عليها والحقوا بجهاز الخدمة المدنية وهم مقتبل الشباب بعد أن تخرجوا من المدارس المتوسطة وظلوا يرتقون فى المناصب الحكومية الى أن تربعوا على قمتها — وهم كثيرون امثال جورج موريس George Morice مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (١٩١٧ — ١٩٢٠) (٧٠) .

كما تبين أن نسبة كبيرة من كبار الموظفين الانجليز فى جهاز الخدمة المدنية الأوربية فى مصر كانوا من العسكريين سواء فى جيش الاحتلال او ممن الحقوا بالعمل فى الجيش المصرى . وبعض هؤلاء اشتغلوا مناصب المستشارين ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح الحكومية المصرية . وكان شغل هؤلاء لمثل تلك المناصب يرجع الى مشيئة القنصل البريطانى وحده وصدور امر عال بعد موافقة مجلس النظار .

ومن العسكريين الذين عملوا بالجهاز الحكومى ولفريد ماتشل wilfrid Machell والسير جلبرت كليتون Gilbert Clayton وهما من ضباط الجيش الانجليزى الذين كانوا يعملون بالجيش المصرى . وقد ابتدأ ماتشل(٧١) خدمته فى الحكومة فى عام ١٨٨٦ برتبة بكباشى فى الجيش المصرى وفى عام ١٨٩٦ أصبح مفتش عموم مصلحة السواحل ثم صار مستشارا لنظارة الداخلية فى عام ١٨٩٨ حتى ١٩٠٨ خلفا لمستر

وأخيرا مفتش عموم السجون منذ عام ١٨٩٧ بمرتب شهرى ١٢٥ جنيها ارتفع الى ١٤٥ يناير ١٩٠٧ واحيل الى المعاش فى اكتوبر سنة ١٩١٣ وقرر مجلس النظار منحه مكافأة قدرها ثلاثة آلاف جنيه بخلاف معاشه — أنظر : ملفه رقم ٢٥٤٨٥ محفظة ١٠٨٨ دولاب ٥٣

(٧٠) جاء الى مصر فى عام ١٨٨٤ والحق بالعمل ببوليس اسيوط برتبة صاغ وظل يرتقى الى أن وصل الى منصب مدير عموم الأمن العام سنة ١٩١٧ — انظر : ملفه رقم ٢٨٦٠٨ محفظة ١٥١٤ دولاب ٦٥

(٧١) هو بيرسى ولفريد ماتشل Bercy Willfrid Machell
انظر : ملف خدمته رقم ٢٣٧٩٦ محفظة ٩٥٥ دولاب ٤٦

جورست . كما اصبح كليتون مستشارا لنظارة الداخلية فى عام ١٩١٩(٧٢) .

والواقع ان العسكريين الانجليز سيطروا على معظم المصالح الحكومية كما هو الحال بالنسبة للسير جورج بوهن مكولى George Bohun Macauley الذى ترك الجيش المصرى وعمل مديرا عاما للسكك الحديدية فى عام ١٩٠٦(٧٣) .

وتبين لنا من ملفات الموظفين الانجليز أيضا ان الحكومة المصرية استعانت بعدد من المهندسين والاطباء ممن سبق اشتغالهم بالجيش الانجليزى او المصرى فى الخدمة المدنية المصرية وهؤلاء شغلوا مناصب كبرى فى الحكومة المصرية امثال الكولونيل جورج ليونس George Lyons مدير عام مصلحة المساحة (١٨٩٦ — ١٩٠٩) (٧٤) والسير هوراس بنشنج Horace Pinching وهو ضابط طبيب من ضباط الجيش الانجليزى الذين اشتغلوا فى خدمة الحكومة المصرية عام ١٨٨٧ والذى أصبح مديرا لمصلحة الصحة العمومية عام ١٨٩٩(٧٥) .

---

(٧٢) ظل يعمل بالجيش المصرى الى ان وصل الى رتبة لواء ثم اصبح مستشارا لوزارة الداخلية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ٣١ مارس سنة ١٩٢١ بمرتب شهرى ١٩١ جنيها انظر : ملف خدمته رقم ٢٩١٨٣ محفظة ١٥٧٧ دولاب ٦٨

(٧٣) الحق بالجيش المصرى برتبة بكباشى سنة ١٨٩٦ ثم أصبح فى فى عام ١٩٠٦ مديرا عاما للسكك الحديدية بمرتب ١٦٦ جنيها شهريا وفى ابريل ١٩١٩ أصبح مراقبا عاما لوزارة المواصلات ثم مستشارا للوزارة فى يونية من نفس العام بمرتب ١٩١ جنيها — انظر : ملف خدمته رقم ٢٩١٤٩ محفظة ٥٧٥ دولاب ٦٨

(٧٤) بدا الخدمة فى الجيش المصرى فى عام ١٨٩١ ثم أصبح مديرا عاما لمصلحة المساحة عام ١٨٩٦ ، وهو من خريجى مدرسة الهندسة الملكية بانجلترا ويعرف اللغة العربية العامية واللغة الفرنسية والالمانية انظر : ملف خدمته رقم ٢٣٨٨٦ محفظة ٩٦٢ دولاب ٤٧

(٧٥) كان يعمل بكباشى طبيب فى الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٧ ، وفى اول نوفمبر سنة ١٨٩٩ اصبح مديرا عاما لمصلحة الصحة العمومية بمرتب ١١٦ جنيها شهريا ارتفع الى ١٢٥ سنة ١٩٠٣ الى ان أحيل الى المعاش فى عام ١٩٠٧ — انظر : ملف خدمته رقم ٢٣٤٥٠ محفظة ٩٣٠ دولاب ٤٥

ومن الجـــدير بالذكر أن الحكومة المصرية كانت تضـــمن لهـــؤلاء العسكريين مدة خدمة لا تقل عن ١٥ سنة فى حالة ترك العسكريين لخدمتهم نهائيا بالجيش الانجليزى(٧٦) .

وبمرور الوقت مع أن عملية اختيـــار الموظفين الأوربيين للجهـــاز الحكومى لم تكن منظمة الا اننا نلاحظ أن عددا هائلا من الأفراد لم يكن لهم خبرة سابقة جاءوا الى مصر من كليات الجامعات الانجليزية مثل كمبردج Cambridge واكسفورد Oxford وكلية الدراسات اللاهوتيـــة فى دبلن College .

وفى عام ١٨٩٠ استحدث نظام لاختيار الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية حيث جاء الى مصر بعض الشبان بعد أن تلقوا تعليمهم فى المدارس الابتدائية والثانوية فى بلادهم حيث درسوا اللغـــة الانجليزية وبعض اوضوعات الأوربية الأخرى ثم انتقلوا الى العمل بفروع الادارة وخاصة نظارتى الداخلية والمـــالية وقـــد مكن هذا النظام رجالا جددا من أن يحصلوا جانبا معينا من الخبرة بأحوال البلاد خاصة لغتها وعاداتها — قبل أن يشغلوا المناصب فيها وان كان هذا النظام قـــد أعطى الفرصـــة لتدريب كبير بالنسبة للرجال الذين يرسلون الى الأقاليم كمفتشين فى نظارة الداخلية والذين يواجهون المشـــاكل المحليـــة ويتعاملون مـــع الموظفين المصريين وعلى أية حال فقد استمر الخبراء الفنيون وخاصة الذين يعملون فى مصالح الرى والزراعة والصحة العامة يختارون عن طريق مصالحهم ولم يكن يتم اختيارهم عن طريق نظام التدريب السابق الاشارة اليه(٧٧) . غير ان نظام اختيار الموظفين الأوربيين للخدمة المدنية المصريه قـــد تغير فى عام ١٩٠٢ . ويبدو أن من اهم الأسباب التى دعت الى تطوير واصـــلاح الخدمة المدنية اعادة فتح السودان والرغبة فى الحصـــول على رجال من الطراز الأول لكى يشكلوا جهاز الخدمة المدنية فى السودان .

وعن طريق مشروع أعده رجنالدونجت Reginald Wingate حاكم عام السودان والدون جورســـت Eldon Gorst المستشار

---

(٧٦) انظر نفس الملف .

(٧٧) Tignor, Op. Cit., pp. 186-187.

المـــالى فى ذلك الوقت ، تضمنت التنظيمات الجديدة أن الوظائف الخالية فى كافة فروع الادارة فى مصر يعلن عنها فى كليـــات الجامعـــة الانجليزية والايرلندية ، وكانت طلبات الاســـتخدام من طالبى الوظائف فى هـــذه الكليات تسلم وتفحص بواسطة لجنة الاختيار التى تشكل من اربعـــة من كبار موظفى الحكومتين المصرية والسودانية ويجدد اختيار اعضاء اللجنة كل سنة . يحدثنا كرومر أن أعضاء اللجنة كانوا مستقلين تماما ولا سلطة لاحد عليهم(٧٨) .

ولم يكن هناك امتحان قياسى لشغل الوظائف الشاغرة ولكن طالبى الوظائف يعرضون لمقابلة شخصية أمام اللجنة المشـــار اليها فى لنـــدن لاختيار العناصر المناسبة منهم للعمل فى هـــذه الوظائف وذلك بعـــد أن يفحصوا فحصا طبيا أمام لجنة معينة لذلك ، ذلك أنه كان من الضرورى أن يكون المرشحون على لياقة بدنية لكى يتحملوا العمل فى مصر والسودان وذلك خيرا للحكومة ولهم . وكانت اللجنة تقوم باختيار المرشحين طبقـــا لأعداد الوظائف الخالية أو التى ينتظر أن تخلو ، وكانت عمليـــة الاختيار تتوقف على كفاءة المرشح ومقدرته ومعارفه ، وعلى ذلك فقد كانت تقبل الشهادات والتوصيات من الذين يعرفون المرشح معرفة شخصية سواء كان قـــد تعلم عندهم أم عند سواهم(٧٩) .

وكان الناجحون فى الاختبار الشخصى الذين يلتحقون بجامعة كمبردج Cambridge او اكسفورد Oxford لمدة سنة يدرسون خلالها اللغـــة العربية قبل الذهاب الى مصر أو الســـودان . وكان يجب أن يكون عمر الطالب عند تقديم طلبه بين ٢١ ، ٢٥ ســـنة . ومع أنهم من الناحيـــة النظرية كان على طالبى الوظائف أن يختاروا بين العمـــل فى مصر او فى السودان الا انه فى حالات كثيرة كانت هذه المسألة متوقفة على رأى الجهاز الادارى البريطانى فى مصر(٨٠) وبعد ان يقضى المرشحون دراسة هـــذه السنة يمتحنون فى المواد التى يدرسونها فاذا نجحوا يكشف عنهم طبيـــا

---

(٧٨) Egypt No I. (1956) Cromer to Grey, March 8, 1906.

(٧٩) Op., Cit., p. 58.

(٨٠) Tignor, Op. Cit., p. 187.

مرة اخرى للتأكد من أن صحتهم لازالت حسنة . وفى هذه الحالة تصادق اللجنة على تعيينهم بصفة نهائية وتصدر الأوامر اليهم بالسفر الى مقر وظائفهم سواء فى القاهرة أو الخرطوم(٨١) .

وعلى أية حال فقد كان هؤلاء يعملون فى مناصب أو وظائف تابعة عادة فى نظاراتى الداخلية والمالية كمفتشين مساعدين لمدة سنة تحت الاختبار ، وفى نهاية هذه المدة اذا اثبتوا صلاحيتهم للعمل وقدرتهم على أداء بعض الامتحانات البسيطة فى اللغة العربية قراءة وكتابة فان تعيينهم يتقرر بصفة نهائية ولا ينقلون من عملهم الا فى حالات المرض أو سوء السلوك أو الغاء الوظيفة . أما فيما يتعلق بالمرتب فانه طبقا لهذه التنظيمات الجديدة فكان الحد الأدنى للمرتب ٢٤٠ جنيه فى السنة وبعد ست سنوات تصل مرتباتهم ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ جنيه و ٨٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه للأكفاء منهم(٨٢) .

وكان عدد الطلبات التى تقدم كل سنة من راغبى التوظف من الانجليز تزيد على عدد الوظائف الخالية . ففى سنة ١٩٠٤ قدم ١١٨ طلبا بينما كانت الوظائف الخالية ١٢ وكان الناجحون من اكسفورد ٩ وكبردج ٢ و١ من كلية اللاهوت فى دبلن . وفى سنة ١٩٠٥ قدم ٢٢٠ طلبا بينما كانت الوظائف الخالية ١٤ وكان الناجحون ٨ من اكسفورد و٥ من كمبردج و ١ من كلية اللاهوت فى دبلن(٨٣) .

وكان الهدف من هذا النظام هو تمكين مصر والسودان من اختيار عناصر من الشبان الانجليز المؤهلين تأهيلا عاليا واعطائهم تدريبا كافيا فى لغة وعادات أهل البلاد قبل أن يجيئوا الى الشرق . وكان هناك نقص شائع للجهاز الادارى البريطانى فى مصر قبل هذا النظام ذلك ان نسبة ضئيلة فقط من الموظفين البريطانيين كانت لديهم معرفة بلغة اهل البلاد(٨٤) .

---

(٨١) Egypt no. I. (1906) p. 58.

(٨٢) Tignor, Op. Cit., p. 188.

(٨٣) Egypt No. I. (1906) p. 58.

(٨٤) Ibid. p. 58. Tignor, Op. Cit., p. 188.

غير أن التدريب التمهيدى فى اكسفورد وكمبردج استطاع منح طالبى الوظائف بداية حقيقية فى تعلم اللغة العربية ، ولكن يتضح ان هذه لم تكن القضية ذلك ان تعليم اللغة العربية فى كمبردج واكسفورد لم يكن على مستوى عال مع أن منهج تعليم اللغة العربية كان يقوم بتدريسه مستشرقون بارزون ومدرسون من العرب(٨٥) . ومنهم مارجوليوث Margoliouth فى اكسفورد وادوارد براون Edward Brown فى كمبردج بالاشتراك مع الأساتذة العرب الذين كانوا يقومون بتدريس اللغة العربية . وكان مستوى تعليم اللغة العربية وتحصيلها منخفضا كما أن الامتحان الذى كان يعقد للموظف فى اللغة العربية بعد تعيينه لم يكن ذا مغزى أو معنى أو لم يكن مهما لدرجة انه كان معروفا ان أحدا لن يطرد من خدمة الحكومة اذا رسب فى الامتحان . وعلى ذلك فان الفكرة فى خلق وايجاد جماعة من الموظفين البريطانيين يتحدثون لغة أهل البلاد بطلاقة لم تتحقق أبدا . فالموظفين الذين قضوا فترات طويلة فى الأقاليم كالمفتشين فى مختلف المصالح تعلموا كيف يتحدثون العربية العامية ، ولكن قليلا جدا من الموظفين فقط هم الذين حاولوا ان يتعلموا كيف يقرأون ويكتبون العربية(٨٦) .

والواقع أن هذه القواعد الجديدة الخاصة باختيار الموظفين الانجليز وتدريبهم طبقت فقط فى نظارتى الداخلية والمالية ، اما المصالح الأخرى متضمنة حقل التعليم فكانت تختار موظفيها بمعرفتها . وفى المجالات التى تعتبر فروعا فنية للادارة كان لهم أن يختاروا الطرق التى تناسبهم فى

---

(٨٥) يذكر كرومر ان مستر براون Brown أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج هو صاحب اقتراح تدريس اللغة العربية فى جامعة كمبردج حيث كان فى زيارة لمصر سنة ١٩٠٢ ووافقه كرومر على رأيه . وقد امتدح براون هذا النظام بقوله :

« مهما أطنبت فى مدح النتائج العظيمة التى نتجت عن طريقة اختيار الموظفين فلست أوفيها حقها من المدح ... اذ من الواضح أن الاختيار الذى يتم عن طريق الامتحان يمكن أن يتم فى كل مكان على يد ممتحن متوسط فى المقدرة والكفاية ولكن الطريقة التى اتبعتها الحكومة المصرية جاءت بنتائج حسنة . انظر :

Egypt No. I. (1905) March 15, 1905. pp.61-62.

(٨٦) Tignor, Op. Cit., pp. 188-189.

اختيـــار الموظفين ؛ فبعض هـــذه المصالح كانت تتطلب الالمـــام بلغتها الخاصة وكانت تجرى اختبارات فى ذلك للأفراد الاجانب الذين يتقدمون لشغل الوظائف الخالية بها ، فمفتشو الرى والمدرسون فى نظارة المعارف كان عليهم ان يؤدوا بنجاح اختبارا فى اللغات ولكن طبقا لقول احد الموظفين انهم كانوا « يرتبكون بســـهولة » . فمفتشو الرى كان عليهم أن يقرأوا تنظيمات الترع البسيطة بينما المدرسون كان عليهم أن يترجموا التنظيمات المصلحية او تعليمات المصالح وعلى هذا فمعظم الخبراء المتخصصين من الفنيين لم يكن مطلوبا منهم اتقان العربية(٨٧) .

وان كان مستر ماتشل Machell مستشار نظارة الداخلية قـــد امتدح ذلك النظام الا انه علق عليه قائلا « أما ما يعرفونه من العربية عند وصولهم فلا يفيدهم فى الحال فى اشغالهم ، ومع ذلك فانهم يستفيدون منه فيما بعد فانى أجعلهم يثابرون على الدرس فلا تمضى مدة قصـــيرة حتى يصير ما تعلموه من العربية مختلفا كل الاختلاف عن العربيـــة التى تعلمها الأوربيون طبقا لهذا النظام وقد وجدت أن طلبة الكليات يستفيدون فائدة

---

(٨٧) ذكر أحد الموظفين البريطانيين « فى الحال بعد وصولى مصر ادركت ما اذا كنت سأتلقى دراسة هامة فى اللغة العربية متضمنة الكتابة وتبين لى اننى لكونى اعمل فى مجال فنى فانه من الاهمية بمكان ان اقضى الوقت الذى خصصته فى البحث عن الوسائل التى تعمل على التقـــدم فى موضوع عملى الخاص بدلا من قضاء هذا الوقت فى دراسة اللغة العربية لكى اصبح باحثا فى العربيـــة . وعلى اية حال فاننى مثل معظم الموظفين الانجليز الاداريين أو الفنيين حصلت على خبرة حسنة كافيـــة للتحـــدث باللغة العربية عن طريق الناس البسطاء غير المتعلمين مكنتنى من ادارة العمل وللأغراض العادية فى المعاملات مع المصريين ، وغالبا فى السنوات الأولى من وجودى فى مصر تحدثت قليلا لمدة أسابيع . وكما هو الحـــال بالنسبة لكل المصريين المتعلمين الذين يتحدثون الانجليزية أو الفرنسية أو كليهما كانت المناقشات بشأن الموضوعات العلمية من الســـهل اجراؤها باحدى هاتين اللغتين بدلا من اللغة العربية . وأكثر من ذلك فان معظم المصريين يفضلون التحدث بالانجليزية فى مثل هذه المناسبات ولذلك لم يكن من الضرورى دراسة تعقيدات اللغة القديمة التى كان كثير من الموظفين مضطرين الى دراستها بحكم عملهم » . Tignor, Op. Cit., p. 190.

اشار راسل فى كتابه الى هذا المضمون . انظر : Russell, Thomas Egyptian Service 1902 - 1946.p.15.

كبيرة من التمرن على الحركات العسكرية مدة قصيرة قبل استلامهم اشغالهم الادارية . فانهم يعيدون وقد تعلموا شيئا من العربية العامية وهم ممتلئون همة ونشاطا » .

وقد وصف كاتب امريكى الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية وشبههم (بالهواه) وقال انه يعوزهم الالمام بتاريخ وثقافات الشعوب التى حكموها اذ ان مدة التدريب فى اكسفورد وكمبردج والتى كانت تبلغ عاما تخصيت فى دراسة اللغة العربية فى مستوى صعب لا يمكن لأغلب الدارسين تحصيله . وفى الحقيقة لم يكن الدارسون يتلقون تعليما عن تاريخ وثقافة وعادات ومؤسسات مصر ثم لم يدرسوا هذه المسائل بعد تعيينهم . ومهما يكن من أمر فان هؤلاء الرجال كانوا يختارون من الطبقات العليا فى المجتمع الانجليزى وهى الطبقات التى اعتادت ان تحكم الآخرين والتى اعتادت أن تأمر فتطاع . وهؤلاء نقلوا خبراتهم فى الحكم الى ممتلكاتهم الامبراطورية ، واذا كان ينقصهم فهم الشعوب الخاضعة لهم فانهم وضعوا الثقة فى انفسهم وفى مقدرتهم على حكم الآخرين(٨٨) .

ويبدو واضحا أن هؤلاء الموظفين الانجليز كان لهم دور فى ادخال النظم الغربية فى الادارة الى دواوين الحكومة المصرية .

وهكذا نرى أن تنظيمات سنة ١٩٠٢ وضعت نهاية للنظام القديم فى اختيار شخصيات جديدة من الكليات الجامعية . واذا كان هذا النظام الجديد مهما بالنسبة لمجال التعليم الا انه كان تاثير عكسى بالنسبة للمصالح الحكومية الأخرى ، ذلك ان الشبان الانجليز عديمى الخبرة نسبيا كانوا يجيئون الى مصر ويعملون بالأقاليم بمثابة مفتشين أو مساعدى مفتشين بنظارتى الداخلية والمالية وهؤلاء يصبحون على اتصال مباشر بموظفى الأقاليم المصريين ، وكثير من هؤلاء الرجال لهم خبرة ادارية طويلة . وقد كان متوقعا ان هؤلاء المفتشين من الطبيعى أن يخضعوا رجال الادارة المحلية لسلطاتهم ويفرضوا عليهم (نصائحهم) . ولذلك فقد كثر الاحتكاك بين الموظفين الانجليز والمصريين فى مجالات عديدة حيث كان هناك استياء

---

(٨٨) Tignor, Op. Cit., p. 190.

ضد السلطات الزائدة لهؤلاء الشبان من جانب رجال الادارة المحلية المصريين(٨٩) .

ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من هؤلاء الشبان الذين اختيروا بواسطة النظام الجديد فضلوا العمل فى السودان عن مصر ؛ ذلك أن الخدمة المدنية فى السودان كانت مشكلة من جماعة من علية القوم ولهم مكانة كبيرة ، هذا بالاضافة الى ما تتطلبه الخدمة فى السودان من احتياجات خاصة بالظروف المناخية والجغرافية فى حين أن مصر حصلت على اولئك الذين لم يكونوا مناسبين للعمل فى هذا المجال . وكثيرون من هؤلاء كانوا مؤهلين تماما لمسئوليات العمل الادارى والفنى فى مصر وكان المستوى التعليمى للموظفين الانجليز الذين عينوا طبقا لهذا النظام بوجه عام عاليا وخاصة فى الفروع الفنية للادارة حيث أوضح أحد الموظفين الرسميين فى هذه الفترة انه فى هيئة الرئاسة فى أحد الفروع الفنية ما بين عامى ١٩٠٤ــ ١٩١٤ تجد أن الثلين على الأقل كانوا من خريجى الجامعات البريطانية بمرتبة الشرف ومن بينهم ٩ كانوا حاصلين على مرتبة الشرف الأولى .

ومن المحتمل أن مصر والسودان حصلتا على كثير من الرجال من الطبقات العليا فى المجتمع الانجليزى أكثر مما حصلت عليه معظم ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . فالخدمة المدنية الأوربية فى مصر كانت ملفتة لأنظار الفئة الفوقية للطبقة المتوسطة ولأبناء الرجال المهنيين . ومع انه لا توجد احصاءات خاصة بذلك فان ابناء رجال الدين ورجال الأعمال وبنظار ملاك الأراضى يظهرون فى التقارير المتعلقة بأشخاص الموظفين الانجليز فى مصر(٩٠) .

وعندما نستعرض علاقة الموظفين الانجليز بالمصريين نلاحظ أن جماعة الموظفين الانجليز اتصفت بالاستعلاء والعزلة والاحتقار . ويرجع ذلك الى الكبرياء الذى تولد فى نفوسهم نتيجة احساسهم بالتفوق الحضارى على المصريين . وقد يكون مرد ذلك ايضا الى عزلتهم عن المصريين والى

---

(٨٩) من الجدير بالذكر ان هذا النظام قد انتقد كثيرا من جانب بعض الموظفين الانجليز امثال كولس باشا انظر كتابه :
Coles, Reflections and Recollections. p. 170. (٩٠)

السلطة التى استأثروا بها دون المصريين والتى خلعت عليهم ظاهرة التعالى والأنفة من السكان المحليين . فالموظفون الانجليز نادرا ما تعاونوا مع المصريين على اصول اجتماعية ثابتة ، رغم معاملاتهم مع زملائهم المصريين . ومن ثم فلم يكن متوقعا من الموظفين الانجليز التعاون مع الموظفين المصريين سواء فى مجالات العمل أو خارجها .

وتتضح ظاهرة التعالى هذه فى نواح كثيرة منها على سبيل المثال تخصيص حجرات مستقلة للمدرسين الانجليز فى المدارس وأخرى للمصريين كما يتضح جليا تعالى الموظفين البريطانيين على المصريين من تقاليدهم المتبعة فى ناديهم الاجتماعيين والرياضيين ، نادى الجزيرة ونادى الترف Turf ، وقد تأسسا فى أوائل عهد الاحتلال لممارسة الأنشطة الاجتماعية بين الموظفين البريطانيين . وكان هذان الناديان بعيدين كل البعد عن المصريين قبل الحرب العالمية الأولى فلم يتمكن احد من المصريين من الحصول على عضوية هذين الناديين فى هذه الفترة ، هذا بالاضافة الى أنه لم يكن يسمح للمصريين بدخول هذين الناديين أو حتى اصطحاب الانجليز لبعض أصحقائهم المصريين اليهما(٩١) .

وهذه العزلة التى عاشها الانجليز بعيدا عن المجتمع المصرى غرست فى نفوسهم العنجهية والاستعلاء العنصرى ، فقد اعتبر الانجليز المصريين على أنهم « شعب منحط متخلف يجب أن يعامل معاملة الأطفال » وكانوا فى محادثاتهم الخاصة يرمزون الى المصريين على انهم « تابعين أو غشاشين »(٩٢) .

---

(٩١) Tignor, Op. Cit., pp. 191 - 192.

(٩٢) مثال آخر للكبرياء الذى يتصف به الاداريون البريطانيون أن احد الموظفين البريطانيين وكان يعمل فى نظارة المعارف دوعى الى مكتب المستشار الانجليزى للمعارف فوجد عنده ثلاثة من كبار الموظفين (انجليزى وفرنسى ومصرى) فاقترب من المستشار بخجل الذى التفت اليه صائحا « انت تأتى الى الغرفة مثل الوطنى » لمزيد من التفاصيل انظر :
Tignor, Op, Cit., p. 193.

كما ان مذكرات قليني فهى بها أمثلة كثيرة على غطرسة الموظفين الانجليز .

فالاستعلاء العنصرى او العنصرية كانت تشكل جزءا من الخبرة الأوربية فى القرن التاسع عشر . فخلال الاستعمار التزمت بريطانيا بحكم عدد كبير من الشعوب بسكانها ودخلها المحدودين ، وكان لبريطانيا سيطرة التكنولوجيا العسكرية ولكن كان من الصعوبة على حد قول تنجر Tignor كبح جماح الثورات التلقائية لطبقات كبيرة من السكان . وفى مصر كان جيش الاحتلال البريطانى يقل فى الغالب عن خمسة آلاف جندى، وكان عدد الموظفين الانجليز قليلا قبل قيام الحرب الأولى بينما لم تكن الجالية البريطانية فى مصر كبيرة العدد ولم يكن كذلك بالنسبة لبقية السكان الأوربيين فى مصر الذين على أية حال لم يكن من الممكن الاعتماد عليهم فى تأييد البريطانيين . وكانت الطريقة الوحيدة التى تمكن البريطانيين من حكم المصريين هى اتباع أسلوب الاستعلاء العنصرى واستمرار عزلتهم على المصريين ومعاملتهم للمصريين كأناس اقل شأنا ، وهذا الموقف ولد الخوف والاحترام فى نفوس عامة الناس(٩٢) .

ولعل هذا يفسر حرص كرومر على زيادة عدد الموظفين فى البوليس الأوربى ونوه كرومر بأن كلمة البوليس الأوربى اوقع فى النفس من كلمة زميله المصرى(٩٤) .

والحقيقة أن كرومر كان اكبر مظهر للاستعلاء العنصرى البريطانى فهو قد عزل نفسه عن المصريين فى أسلوب حاكم شرقى مستبد ، وفى الوقت نفسه ابقى هيبته وهيبة حكومته فى ظهوره الدورى أمام الناس . وعلى اية حال فقد كانت هناك أخطار او صعوبات فى اتباع أسلوب هذا الحكم . فالعزلة والاستعلاء العنصرى الذى اتصف به الموظفون البريطانيون والذى استاء منه عامة المصريين آثار فى نفوسهم مرارة خاصة لمهاجمة هذا الحكم . وقد ازداد كره المصريين للانجليز خاصة بعد أن ادركوا أن الانجليز يحشرون فى وظائف الحكومة دون داع ويشغلون المناصب التى يستطيع المصريون القيام بها واكثر من ذلك أن العزلة الاضطرارية للبريطانيين ابقتهم بعيدا عن التأثير الشعبى المصرى فهم لم

---

(٩٣) Tinor, Op. Cit., p. 193.

(٩٤) Cromer to Grey, March 3, 1907. p. 18.

يتمكنوا من معرفة حقيقة وشعور الشعب المصرى من اجل وضع السياسات المناسبة لهذه الحقائق .

والواقع ان الموظفين الانجليز كانوا يتعالون على زملائهم المصريين ويعاملونهم معاملة سيئة ، وكانت المعاملة تزداد سوءا باشتداد الحركة الوطنية(٩٥) .

ولم يقتصر تعالى الموظفين الانجليز على المرؤسين فقط من المصريين وانما كان يشمل المرؤسين والرؤساء على حد سواء . اذ يحدثنا اسماعيل صدقى فى مذكراته أنه عندما رقى من منصب سكرتير ادارى مجلس بلدية الاسكندرية الى منصب سكرتير عام نظارة الداخلية فى عام ١٩٠٨ أسندت اليه اختصاصات وكيل نظارة الداخلية ، وبذلك أصبح رئيسا لبعض كبار الموظفين الانجليز بعد أن كان مرؤسا لهم من قبل ، وان هؤلاء كبر عليهم ذلك الأمر ورفضوا حضور اجتماعات المجالس التى كان يترأسها اسماعيل صدقى بحكم منصبه الجديد مثل المجلس الأعلى للبلديات ويضيف قائلا أنهم لم يمتثلوا للحضور الا بعد أن هدد بالاستقالة وبعد أن تدخل شيتى Chitty مستشار الداخلية فى الأمر(٩٦) .

ويصور لنا محمد حسين هيكل مدى تعالى الموظفين الانجليز على المصريين ونفوذهم فى الادارة بالقول بأن « مفتش الداخلية الانجليزى وان صغر مركزه يعد نفسه اكبر من كل موظف مصرى ، بل اكبر من الوزير المصرى لانه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى . وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شىء فى وزارة الأشغال ، فاذا جاء مفتش الرى او مفتش الداخلية الى مديرية من المديريات ارتجت المديرية وارتج المركز وانسطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم فزعا من ملاحظة يبديها هذا المفتش الانجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كلها . ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز فى العلم او فى الكفاية وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحا لكل شىء قديرا على كل شىء »(٩٧) .

---

(٩٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٦٩

(٩٦) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، ص ٨ — ٩

(٩٧) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج١ ص٢١

وايا كان الأمر فقد استمر الموظفون الانجليز فى عزلة عن المجتمع المصرى طوال الفترة موضوع البحث ، وكانت هـذه الظاهرة من الامور التى لفتت أنظار لجنة ملنر ونوهت بها فى تقريرها(٩٨) . وأكثر من ذلك أن العزلة الاضرراية .

* * *

ننتقل الآن الى الحديث عن نوعية الموظفين الانجليز الذين عملوا فى مصر ويبدو أن مراقبى القرن التاسع عشر كانت لديهم نظرات غير سديدة عندما اعتقدوا ان المستعمرات ميدان واسع يتمتع فيه الموظف بقسط من الراحة بالنسبة للطبقات العليا من المجتمع الأوربى حيث كانوا يعتقدون أن المستعمرات جذبت اليهـا معظم الأفراد غير النافعين الذين لم يتمكنوا من ايجاد مكان لهم فى المجتمع الانجليزى بينما فسر البعض الآخر أن الاداريين فى المستعمرات فى القرن التاسع عشر كانوا من الرجال الذين رفضوا ترك او هجر أفكارهم التى تشربوها وهم فى سن الصبا لأنهم نشأوا فى مجتمع أوربى سريع التغـير ، فلم يستطيعوا ادراك هـذه الآراء فى مجتمعاتهم الخاصة ومن ثم هاجروا الى العالم غير الأوربى .

ويبدو طبيعيا أن يقارن الانجليزى المرشح للوظيفة بين وظيفة كتابية فى بلده وبين الاشتغال بتدريس اللغة الانجليزية فى مصر لتلاميذ المدارس فيختار الأخيرة لمـا لها من مكانة كبيرة ومرتب مغرى ومعـاش مضمون و أجازات طويلة ، وهذه امور كان يتطلع اليهـا خريجوا الجامعات فى بريطانيا(٩٩) .

وعلى أية حال فان القاء نظرة فاحصة على اعمال الموظفين الانجليز فى مصر تظهر لنا أنهم جاءوا الى مصر لأسباب كثيرة ، فمثـلا سـكوت مونكريف Scott Moncrief وجارستن Garstin ومهندسـو الرى الآخرون كانت لديهم فرص كبـيرة لممارسـة مهـاراتهم وخبراتهم

---

(٩٨) Egypt No I. (1921) Report of the Special Mission to Egypt. p. 9.

(٩٩) عبد الكريم درويش . البيروقراطية والاشتراكية ، ص ٩٧

واستطاعوا الحصول على شهرة مهنية فائقة فى مصر فى ظـل المشكلات الكبيرة المتعلقة بأعمال الرى فى أكثر من استطاعتهم تحقيق ذلك فى انجلترا ذاتها . ولكن يجب الا ننسى أن خدمة المستعمرات خاصة فى مصر استغلت كوسيلة للحصول على مراكز او مناصب افضل فى انجلترا وبالذات للحصول على الشهرة فى اوساط الشعب الانجليزى . فمثلا كرومر وكتشنر ارتفعوا فى الحال الى رتبة الاشراف عندما عرفت اعمالهما فى مصر والسـودان ، وكذلك آخرون لا حصر لهم نالوا مرتبة (الفروسية) .

ونستطيع القول فى النهـاية ان الموظفين الانجليز جاءوا الى مصر بدافع السلطة والرغبة فى ممارستها بشكل غير مقيـد وكذلك البحث عن تنمية القدرات فى وضع مختلف مع بعض ملامح المجتمع الانجليزى .

ونختتم هذا الفصل بدراسة لبعض شخصيات من كبار الموظفين الأوربيين الذين خدموا الحكومة المصرية فى الفترة موضوع بحثنا ، نتخذهم كنماذج لغيرهم . وقد بدأنا بموظفين انجليزيين كبيرين همـا الفرد ملنر Alfred Milner وتوماس رسل Thomas Russell وقـد اعتمدنا فى دراسـتهما على مؤلف تجنر(١٠٠) ومؤلف رسـل(١٠١) . أما الشخصيات الأخرى فقد اعتمدنا فى دراستها على ملفات خدماتهم التى لا تزال مودعة بدا رالمحفوظات بالقلعة .

ينتسب ملنر الى اسرة متواضعة ، درس العلوم السياسية فى كلية باليول فى اكسفورد وعمل سكرتيرا لمستر جوشن Goschen ثم مديرا عاما للحسابات فى نظـارة المـالية المصرية ، وكان على قمـة مناصب النظارة فى المدة من ١٨٨٩ الى ١٨٩٢ . ويرى البعض امثال تجنر أن اشتغال ملنر بخـدمة الحكومة المصرية يرجع الى سببين الأول : انه اعتقد أن مصر محتاجة كثيرا جدا الى العون فى الشئون الاستعمارية لدرجة ان الشخص القدير يمكنه زيادة شـهرته خلال عمله

---

(١٠٠) Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt.

(١٠١) Russell, Thomas. Egyptian Service 1902-1946.

هناك . والسبب الثانى هو كره ملنر لسيطرة الحزب على الفرد وعشقه للحرية . وقد تمتع ملنر بهذه الحرية من خلال ممارسته لعمله وهو على قمة السلطة البروقراطية حيث عمل وكيل لنظارة المالية كذلك تولى منصب المستشار المالى . وفى كل هذه الاعمال لم يكن ملنر مقيدا بقوانين أو عادات المجتمع الانجليزى(١٠٢) .

اما توماس راسل فينتمى الى أسرة أرستقراطية قديمة . وبعد أن تخرج فى كلية اللاهوت فى دبلن فى خدمة مصر عام ١٩٠١ واختار مصر بسبب وجود ابن خاله مانشل وكان يعمل مستشارا لنظارة الداخلية ، هذا بالاضافة لكونه شابا متحمسا اراد أن يحيا حياته التى يودها خارج البلاد حسبما أراد . ففى مصر شعر أنه حر فى التعبير وهذا قد ينفى جوانب شخصيته اكثر من وجوده فى المجتمع الانجليزى . ولكونه رجلا رياضيا جذب الى مصر بسبب امكانيات الصيد وامكانيات الحياة خارج المدينة . فخدمة المستعمرات كانت تتكون من عدد كبير من الشبان الهاربين من المجتمع الأوربى الصناعى المعقد . وبعد دراسته للغة العربية لمدة سنة فى انجلترا عين راسل فى نظارة الداخلية فى وحدة حراسة الشاطىء خارج الاسكندرية وهناك عاش بين مجموعة من المصريين معظمهم لا يعرفون الانجليزية حيث كان هو الانجليزى الوحيد بينهم ويبدو ان الهدف من ذلك هو ارغام الشاب على اكتساب حصيلة كبيرة من اللغة العامية العربية . وبعد قضاء راسل شهورا عديدة فى هذه الوحدة أصبح راسل مساعد مفتش بنظارة الداخلية ، وخلال اشهر قليلة اشتغل فى عدة مديريات مصرية مكتسبا فى ذلك معرفة بالحياة المصرية المحلية ودراية بالظروف المختلفة فى كل مديرية . وفى النهاية تم تعيينه فى وظيفة دائمة بمثابة مساعد مفتش فى الوجه القبلى . وظل راسل يرتقى حتى أصبح حكمدارا لبوليس القاهرة فى سنة ١٩١٨ وظل فى خدمة الحكومة المصرية حتى عام ١٩٤٦(١٠٣) .

---

(١٠٢) Tignor, Op. Cit., p. 197.

(١٠٣) Russell, Thomas. Egyptian Service. 1902—1946. pp. 11,

وسنختار من فئة المستشارين بنظارة الداخلية شخصيتين . آرثر شـــيتى Arthur Chitty وجيمس هينز Jamen Haines وابتدأ الأول خدمته فى الحكومة موظفا صغيرا فى مصلحة الدومين بمرتب عشرة جنيهات فى أول يناير سنة ١٨٨٣(١٠٤) . ثم عين فى ســـنة ١٨٨٦ مفتش ظهورات بلجنة استبدال المعاشات بنظارة المـــالية وظل يرتقى فى مناصب الحكومة الى ان اصبح مستشارا لنظارة الداخلية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس سنة ١٩١٠(١٠٥) .

أما الآخر وهو جيمس هينز(١٠٦) فقد تولى منصبه كمستشار لنظارة الداخلية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٦ خلفا للسير رونلد جراهام Ronald Graham بمرتب ١٦٦ جنيه شهريا ارتفع الى ١٩١ جنيها فى أول يناير سنة ١٩١٩

والشىء الطريف فى جيمس انه حصل على بكالوريوس الآداب من كلية اكسفورد سنة ١٨٩٧ ثم جاء الى مصر حيث اشتغل مدرسا للغـــة الانجليزية بمدرسة الخديوية بمرتب ٢٤ جنيها شهريا واستمر فى التدريس لمدة ثلاث سنوات . غير انه بعد أن ظل مرتبه كما هو عليه على حد قوله نجده يترك مهنة التدريس كليـــة ويعمل مفتشا بنظارة المـــالية فى ســـنة ١٩٠٠ بمرتب ٣٠ جنيها شهريا ارتفع الى ٧٥ جنيه بعد خمس ســـنوات . وظل يرتقى الى المناصب العليا فى الحكومة فأصبح مراقبا للأموال المقررة سنة ١٩٠٦ ثم وكيلا لوزارة الزراعة سنة ١٩١٣ وبعدها اختير مستشارا للداخلية سنة ١٩١٦ حتى ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم خلفه فى منصبه الجنرال كلاتون Clayton مدير قلم المخابرات ووكيل حكومة السودان .

---

(١٠٤) انظر ملف آرثر شيتى Arthur Chitty رقم ٢٤١٨١ محفظة ٩٨٥ دولاب ٤٨

(١٠٥) بمرتب ١٦٦ جنيها ـــ شغل شيتى عدة مناصب قبل توليه منصب مستشار الداخلية منهـــا سكرتير المستشار المـــالى بالمر ســـنة ١٨٩١ ومراقب الأموال المقررة سنة ١٨٩٢ ومدير عموم الجمارك ســـنة ١٩٠٠ ثم مدير عموم نظارة المـــالية سنة ١٩٠٦ ومنح رتبة البكوية سنة ١٨٩١ ورتبة المتميز سنة ١٨٩٥ والنشان المجيدى الثالث فى نفس العام ثم النشان العثمانى سنة ١٩٠٣ ـــ استمارة بمدد خدمته فى نفس الملف .

(١٠٦) انظر ملفه رقم ٢٨٦٢٣ محفظة ١٥١٥ دولاب ٦٥

اما عن نظارة الأشغال العمومية فان الهيئة الادارية العليا والتى يمثلها مستشارو ووكلاء ومديرو عموم ومفتشو عموم هذه النظـــارة كانوا جميعا من الانجليز .

الحقيقة ان هذه الفئة من المهندســين الانجليز كان لهم دور كبير فى تنفيــذ جميع مشروعات الرى والصرف التى اقيمت فى مصر فى تلك الفترة موضوع الدراسة ، والتى كان لها أثر كبير فى النهوض بالزراعة امثــال سكوت مونكريف Scott Moncrief ووليم جارستن William Garsten وشارلس ديبوى Charles Dupis وولكوكس وغيرهم.

ومن دراستنا لملفاتهم اتضح ان الحكومة كانت ملتزمة بتشغيلهم لمدة لا تقل عن ١٥ سنة وبذلك فقد اغلق الباب أمام الوطنيين لشـــغل هـــذه المناصب .

وليت الأمر يقتصر على هـــذا ، فقد كانوا يحصلون على مرتبـــات خيالية ومكافآت بدل سفر وانتقال تفوق الخيـــال . فمثلا الســـير وليم جارستن خدم الحكومة المصرية ٢٣ سنة وبدأ خدمته فى نظارة الأشغال فى سنة ١٨٨٥ بمرتب شهرى ٨٣ جنيها بوظيفـــة مدير أعمـــال . وفى ١٩ اغسطس سنة ١٨٩٢ أصبح وكيلا لنظارة الأشغال خلفا للكولونيل سكوت مونكريف بمرتب شهرى ١٦٦ جنيه ثم أصبح مستشارا لنظارة الأشغال سنة ١٩٠٤

صحيح أن جارستن من الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة فى ميـــدان الرى والصرف وقد أثنى عليه كثيرون من وطنيين وأجانب الا أن جارستن كان شأنه شأن زملائه الانجليز الذين كان لا هم لهم ســـوى استنزاف ميزانية الحكومة . وسنضرب لذلك مثلا بسيطا ، ففى خلال السنوات من ١٨٩٩ الى ١٩٠٥ كان قد توجه جارستن الى السودان فى مأموريات بهدف التفتيش على منطقة النيل الأبيض ومسح منطقة بحر الجبـــل وفروعه . وقـــد استولى جارستن على مصاريف انتقال وبدل ســـفر تبلغ جملتها ٣٥ر٧٠٦ جنيها(١٠٧) .

---

(١٠٧) انظر ملف وليم جارستن رقم ٢٣٠٢٩ محفظة ٩٣٥ دولاب ٤٥

سنختار نموذجين لفئـــة مديرى العموم الانجليز بالحكومة المصرية أولهما آرثر تورنس ماكيلوب Arthur Torrens Mckillop وكان يعمل مفتشا عاما بوزارة الزراعة . خـــدم ماكيلوب الحكومة المصرية ٣١ سنة وهو يعـــد نموذجا لزملائه ذلك أن أهم ما يلفت النظر فى الموظفين الانجليز عموما ان وزارة المـــالية كانت المرتع الخصب لهم اذ كانت مطمع أنظار الكثيرين منهم الطموحين الى المراكز العليا والمرتبات المرتفعـــة . فماكيلوب مثلا الذى بدأ خدمته فى الحكومة ســـنة ١٨٩١ فى وظيفة مهندس ظهورات فى نظارة الأشغال بمرتب ١٥ جنيه شـــهريا انتقل الى نظـــارة المـــالية فى العام التالى فارتفع مرتبه الى ٤٤ جنيها حيث عين فى وظيفـــة مفتش ماليـــة ثم يمنح لقب باشمفتش المـــالية ســـنة ١٩٠٧ ويتضاعف مرتبه(١٠٨) .

نعود الى حـــديثنا عن طموح الموظفـــين الانجليز فنقول أنهم كانوا يسعون الى المناصب العليا ولم تكن المناصب تسعى اليهم . فماكيلوب كان طموحه أبعد كثيرا من هذا المنصب الأخير الذى شغله ســـنة ١٩٠٧ اى « باشمفتش المـــالية » اذ نجده يترك نظارة المـــالية سنة ١٩٧٣ عنـــدما أحس بتحويل مصلحة الزراعة الى وزارة فقد كان تواقا الى شغل ارفع المناصب فى هذه الوزارة الجديدة فيصبح مفتش عام وزارة الزراعة سنة ١٩١٤ ويرتفع مرتبه الى ١٥٠ جنيها شهريا .

وثانيهما فيتاهرارى مدير عموم الحسابات المصرية ، وهو يهودى يحمل الجنسية الانجليزية ، وقد استمر يعمل مدير عموم الحسابات المصرية لمدة خمسة عشر سنة من ١٨٩٠ الى ١٩٠٥

والواقع أن هرارى كان شأنه شأن بقية الموظفين الانجليز الطموحين فرغم أنه لم يكن على مستوى عال من التعليم الا أنه استطاع الوصول الى منصب من أهم مناصـــب الحكومة المصرية . بدأ هرارى خـــدمته فى الحكومة فى سنة ١٨٧٦ فى وظيفة كاتب بنظارة الحقانية بمرتب شـــهرى ستة جنيهات واربعون قرشا . ورغم انه كان يحمل شـــهادة متوسطة

---

(١٠٨) أنظر ملف خدمته رقم ٢٩٢٤٤ محفظة رقم ١٥٨٤ دولاب ٦٥

الا أن معرفته ببعض اللغات قد أتاحت له آفاقا جديدة فى مجال العمل فقد كان يعرف الى جانب الانجليزية الفرنسية والايطالية والعربية وتولى أعمال سكرتارية تفتيش الحسابات والدين العمومى بمرتب شهرى ضعف ما كان يتقاضاه وبعد فترة قصيرة رقى ناظر قلم بادارة عموم الحسابات بنظارة المالية .

على أن نجم هرارى قد زاد صعودا فى عهد الاحتلال ففى عام ١٨٨٣ منح رتبة البكوية ثم أصبح فى عام ١٨٨٤ مدير ادارة الخزينة العمومية بمرتب خمسون جنيها شهريا ارتفع الى ١٢٥ جنيها عندما أصبح مديرا عاما للحسابات العمومية فى عام ١٨٩٠ ومنح رتبة الباشوية فى عام ١٩٠١ والنشان العثمانى سنة ١٩٠٤ . ورغم أن هرارى لم يستحق معاشا الا أن مجلس النظار منحه معاشا استثنائيا قدره ٥٠٠ جنيها سنويا(١٠٩).

نعرض الآن لنموذجين من كبار ضباط البوليس الانجليز ، أولهما : جورج موريس George Morice مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (١٩١٧ — ١٩٢٠) .

أما عن كيفية وصول موريس الى هذا المنصب الخطير فهى قصة طريفة يقصها علينا ملف خدمته . وهى تعطينا صورة لبعض الشباب البريطانى الطموح الى تولى مراكز المسئولية والسلطة فيما وراء البحار. جاء موريس الى مصر فى ربيع سنة ١٨٨٤ بحثا عن عمل وهو مقتبل العمر فقد كان عمره آنذاك ١٩ سنة وأما عن دراسته وثقافته فى هذا السن فهى لا تتعدى مبادىء العلوم التى تدرس فى المدارس المتوسطة فى بريطانيا حينذاك ، هذا بالاضافة الى دراسته للغة الفرنسية والايطالية(١١٠) .

وعلى أية حال فقد ألحق موريس لتوه بخدمة الحكومة المصرية برتبة صاغ ببوليس أسيوط بمرتب عشرون جنيها . وظل فى خدمة البوليس حتى عام ١٨٩٤ حصل خلالها على رتبة بكباشى وأصبح مفتشا بتفتيش ضبط الوجه القبلى ثم حكمدار لبوليس القناة .

---

(١٠٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٢٥٦٢ محفظة ٨٦٥ دولاب ٤٢
(١١٠) أنظر ملف خدمته رقم ٢٨٦٠٨ محفظة ١٥١٤ دولاب ٦٥

وكما رأينا لم يكن لموريس أى عمل سابق قبل اشتغاله فى خدمة الحكومة المصرية(١١١) . وفى خلال عشر سنوات أصبح حكمدارا فى نظارة الداخلية ، ولكن هذا المنصب لم يكن مطمح آمال موريس فسرعان ما ترك الداخلية بحثا عن مزيد من المال والجاه فاشتغل بنظارة الحقانية سنة ١٨٩٥ ومنح رتبة البكوية بعد ذلك بعامين .

ويبدو أن موريس أراد أن يعد نفسه لهذا العمل الجديد الذى سيكسبه مزيدا من الشهرة والسلطة ولذلك نجده يلتحق بمدرسة الحقوق فى باريس(١١٢) .

ولا ندرى ما اذا كان موريس قد اتم دراسته القانونية أم لا ولكن الذى نعلمه أن الحكومة قد انشأت له خصيصا وظيفة جديدة سنة ١٩٠٢ هى وظيفة مفتش بالنيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية(١١٣) .

ولم يلبث موريس أن عاد ثانية لخدمة نظارة الداخلية فى سنة ١٩١٢ فى وظيفة مدير عموم قسم الضبط بمرتب ١٠٠ جنيها شهريا ثم رقى مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية سنة ١٩١٧ وظل يرتفع مرتبه الى أن وصل الى ١٥٠ جنيها فى عام ١٩١٩

سنتناول نموذجا ثانيا لأحد كبار ضباط كبار البوليس الانجليز هو اللواء هنرى هوبكنسن Henary Hopkinson حكمدار بوليس الاسكندرية وهو أصلا من الانجليز الذين التحقوا بخدمة الجيش المصرى حيث التحق به فى سنة ١٨٩٥ برتبة بكباشى(١١٤) . غير أنه ما لبث أن

---

(١١١) ذكر هو ذلك فى بيانات مدد خدمته بملف خدمته .

(١١٢) ترجمة طلب مقدم منه فى ٢ يوليو سنة ١٨٩٦ الى المستشار القضائى يطلب التصريح له بأجازة ثلاثة أشهر لتأدية امتحان السنة الأولى فى مدرسة الحقوق بباريس مرفق بملف خدمته .

(١١٣) صورة قرار من ناظر الحقانية فى ٧ يناير سنة ١٩٠٢ بملف خدمته .

(١١٤) بمرتب شهرى ٣٦ جنيها ارتفع فى العام التالى الى ٤٥ جنيها بعد أن أدى امتحانا فى اللغة العربية — انظر ملف خدمته رقم ٢٩٧٣١ محفظة ١٦٤٤ دولاب ٧١

فصل من خدمة الجيش المصرى فى سنة ١٨٩٨(١١٥) . ثم عاد ثانيـــة الى خدمة الحكومة المصرية بعـــد عام واحـــد ولكن ليس فى الجيش وانما فى البوليس بوظيفة مفتش . على أن من الأهمية بمكان أن نذكر أن المستوى الثقافى لمفتش البوليس بوجه عام فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها لم يكن يختلف عن المستوى الثقافى لهوبكنسون فهو لم يكن حاصلا على أية شهادات دراسية(١١٦) . وتنحصر ثقافتـــه فى خبرته بالنواحى العسكرية التى اكتسبها من عمل سواء فى الجيش الانجليزى أو فى الجيش المصرى.

وعلى أية حال فرغم المستوى الثقافى المتواضع لهوبكنسون الا أنه ظل يرتقى الى أن اصبح حكمدارا لبوليس الاسكندرية سنة ١٩٠٦ ونال اعلى الرتب العسكرية حيث رقى الى رتبة لواء سنة ١٩٠٩ واستمر يعمل حكمدارا لمدة ١١ عاما ثم ترك الداخلية سنة ١٩١٧ ليشغل منصب اسمى وارفع وهو منصب مدير مجلس بلدى الاسكندرية ليدر عليه دخلا شهريا كبيرا(١١٧) .

وفى نهاية حديثنا عن فئة الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية نقول انه فى حقيقة الأمر قد حظيت الحكومة بمجمـــوعة من الموظفـــين الانجليز الحائزين على اعلى الشهادات الدراسية من جامعات بريطانيا كما سبق أن راينا فى حالة المهندسين الانجليز وكان لهم دور نسبى فى النهوض بالادارة الا أن هذا لا يعنى وجود فئات اخرى من الانجليز كان يتم تعيينها عن طريق المحسوبية ، وهذه الفئات قد أساءت الى الادارة ولم تكن حائزة حتى على ادنى مستوى من التعليم . وعلى سبيل المثال لا الحصر احـــد العمـــال الانجليز كان يعمل فى وظيفة عامل اشارجى بمحطـــة السكك الحـــديدية

---

(١١٥) يبدو أن أسباب فصله من الجيش هى اصابته فى معـــارك السودان .

(١١٦) حســـبما ذكر هو فى البيـــانات التى قدمهـــا الى محافظ الاسكندرية فى ٢ ابريل سنة ١٩١٦ عندما كان يعمل حكمـــدارا لبوليس الاسكندرية .

(١١٧) منح ١٤٥ جنيها شهريا فى منصبه الجديد ارتفع الى ١٧١ جنيها فى عام ١٩١٩

بالاسكندرية كان يتقاضى مرتبا شهريا ١٤ جنيها ، وعندما جاء الاحتلال ارتفع نجم هذا الرجل نظير تقربه من دفرن حيث تم تعيينه فى وظيفة مفتش درجة أولى بنظارة الداخلية ثم المالية فى عام ١٨٨٣ بمرتب شهرى أربعون جنيها وهو مستر وليم مكولاه William Maccollough (١١٨) .

على أن حالة هذا الموظف الانجليزى ليست بحالة فردية وانما هى نموذج لكثير من زملائه الانجليز الذين تشهد ملفات خدماتهم المودعة بالقلعة بمستوى تعليمهم وثقافاتهم .

ويهمنا أن ننوه بأن سلطات الاحتلال كانت تقوم بعزل كبار الموظفين المصريين والمتمصرين من مناصبهم ليحل الانجليز محلهم .

ومن الموظفين الانجليز فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها (١٨٨٢ الى ١٩٢٢) الذين كانوا يشغلون مراكز عليا فى الحكومة ولم يكونوا حاصلين على اية مؤهلات مدير مخازن مصلحة اقسام الحدود الذى دخل خدمة الحكومة فى عام ١٩٠٦ واحيل الى المعاش فى سنة ١٩٢١ وهو مستر جرالد باترك مجراث Gerald Patrick Megrath ولم يكن من حملة المؤهلات ومؤهله الوحيد انه انجليزى والشىء الطريف أنه رغم خدمته القصيرة نسبيا تقرر منحه معاشا والأطرف من ذلك انه فى خلال ست سنوات من بداية خدمته تضاعف مرتبه وأصبح مديرا فى نفس الوقت(١١٩) .

ومن غير حملة المؤهلات كذلك مستر جون موری John Murray وكيل مصلحة الأملاك الأميرية والذى بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سنة ١٩٠٥ فى وظيفة ملاحظ اعمال درجة ثالثة بنظارة الاشغال العمومية بمرتب عشرون جنيها وظل يرتقى الى ان أصبح وكيلا لمصلحة الأملاك الأميرية سنة ١٩١٧ بمرتب شهرى ١٠٠ جنيها(١٢٠) .

---

(١١٨) انظر ملف خدمته رقم ٢٢٣٧٧ محفظة ٨٥٥ دولاب ٤١
(١١٩) انظر ملف خدمته رقم ٢٨٩٩٣ محفظة ١٥٥٨ دولاب ٦٧
(١٢٠) كشف بمدد خدمته بملفه رقم ٢٩٢٤٠ محفظة ١٥٨٣ دولاب

ننتقل الآن الى دراسة بعض نماذج لجنسيات اخرى من كبار الموظفين الأوربيين ونبدؤها بالموظفين الفرنسيين .

ومن دراستنا لملفات خدمات كبار الموظفين الفرنسيين يتضح لنا النقاط الآتية :

أولا — يتصف هؤلاء بالزيادة السريعة والكبيرة فى مرتباتهم شأنهم فى ذلك شأن الموظفين الانجليز .

ثانيا — معظم هؤلاء الفرنسيين عينوا اصلا فى الحكومة المصرية قبل الاحتلال الانجليزى ولم يحدث أن عين فرنسيون فى مناصب كبرى فى ظل الاحتلال الا فى النادر .

ثالثا — تركز معظم هذه الفئة فى نظارتى الأشغال والمالية .

رابعا — احلال الانجليز محل الفرنسيين فى المناصب التى كانوا يتركونها اولا بأول .

والحقيقة ان تعيين الموظفين الفرنسيين شأنهم فى ذلك شأن بقية الموظفين الأوربيين كان يتم عن طريق التعاقد مع الحكومة المصرية وبموجب شروط يحددها هذا التعاقد . ولم نلاحظ فرقا كبيرا فى العقود بين الانجليز والفرنسيين باستثناء المهندسين الانجليز كما سبق أن راينا . وكان عقد العمل لمدة سنة يجدد بموافقة الموظف والحكومة المصرية . وفى معظم الحالات كان الموظف الفرنسى يستمر يعمل بعقد مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات ثم يعين بعد ذلك فى الحكومة بصفة نهائية وتسرى عليه جميع اللوائح التى تطبق على موظفى الحكومة .

ومن بين الشروط التى وجدناها فى ملفات خدمات الموظفين الفرنسيين ما يأتى :

١ — يمنح الموظف عند تركه الخدمة برغبته تعويضا يعادل ربع ماهيته السنوية عن كل سنة من سنوات خدمته فى الحكومة المصرية .

٢ ــ اذا تم فصل الموظف عن غير طريق الاستعفاء الاختيارى يدفع له التعويض وكذلك ماهية السنة التى فصل فيها .

٣ ــ اذا رغبت الحكومة فى عدم تجديد عقد استخدامه يجب عليها أن تخطره قبل انتهاء مدة العقد بستة أشهر والا اعتبرت الشروط مجددة(١٢١) .

والواقع أن بعض الموظفين الفرنسيين قد تقلدوا مناصب سامية فى الحكومة المصرية واستمرت حكرا عليهم طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر . من ذلك مثلا منصب مدير عام الآثار وقد تم ذلك باتفاق الحكومتين الانجليزية والفرنسية اذا جاء فى المادة الأولى من الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بالتصريحات الخاصة بمصر والمغرب ما نصه : « ان وظيفة مدير الآثار العام فى مصر متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه فى الماضى بأن تعهد الى خبير فرنسى »(١٢٢) .

وجاء فى المادة الخامسة من نفس الاتفاق ما يلى : « تعلن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية انها ستسعل نفوذها كى لا يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون فى المصالح المصرية معاملة أقل ملائمة من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين فى ذات المصلحة . لن تمانع حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها فى تطبيق نفس الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حاليا فى المصالح المغربية »(١٢٣) .

ومن الموظفين الفرنسيين الذين شغلوا مناصب كبرى فى الحكومة روسو باشا وكيل نظارة الأشغال العمومية الذى أحيل الى المعاش فى يناير ١٨٨٤(١٢٤) . والملاحظ أيضا استئثار الفرنسيين بمنصب سكرتير

---

(١٢١) أنظر ملف خدمة مسيو فيلكس مازوك Felix Mazuc مفتش عموم المالية رقم ١٩٣٤٥ محفظة ٦٦٥ دولاب ٣٢

(١٢٤) جلال يحيى وعبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٦٨

(١٢٣) جلال يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٩

(١٢٤) أنظر ملف خدمته رقم ٩٦٢٠ محفظة ٣٤٣ دولاب ١٦

عموم نظارة الأشغال فى تلك الفترة موضوع البحث . وتفسيرنا لهذه الظاهرة انه يبدو أن الانجليز بعد أن سيطروا تماما على نظارة الأشغال العمومية عن طريق تعيين سكوت مونكريف وكيلا للنظارة سمحوا للفرنسيين بشغل منصب سكرتير عموم نظارة الأشغال . ومن بين الذين تولوا هذا المنصب فى بداية عهد الاحتلال مسيو بروا Borwa الذى استمر فى منصبه حتى عام ١٨٩٩ وخلفه شارل نيكور Charle Nicour الذى استمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٠١ . ومن الجدير بالذكر أن نيكور بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ فى وظيفة وكيل هندسة السكك الحديدية ثم أصبح باشمهندسا لعموم السكك الحديدية بمرتب شهرى ١٠٠ جنيها(١٢٥) .

وقد خلف نيكور فى منصبه هذا مسيو بوانيه Boinet الذى استمر سكرتيرا عاما لنظارة الأشغال مدة ١٣ عاما . وقد بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ فى وظيفة كاتب فى نظارة المالية بمرتب ١٦ جنيها شهريا وبعد أقل من عام ارتفع مرتبه الى الضعف والسبب فى ذلك اشتغاله مفتشا بنظارة المالية واستمر مرتبه فى الارتفاع الى ان بلغ ١٠٠ جنيها عندما أصبح سكرتيرا عاما لنظارة الأشغال سنة ١٩٠١ ثم ارتفع الى ١٢٥ بعد فترة وجيزة(١٢٦) .

ومن كبار الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشغلون ايضا مناصب ذات شأن فى الحكومة المصرية مسيو بيير جران Pierre Grand مدير عموم المدن والمبانى الأميرية فى نظارة الأشغال الذى استمر مديرا عاما للمدن والمبانى حوالى تسع سنوات (١٨٨٩ الى ١٨٩٧) وجران من الموظفين الذين عملوا فى خدمة الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل حيث بدأ خدمته فى الحكومة سنة ١٨٧٠ فى وظيفة مهندس بمصلحة المشروعات وتنظيمات الطرق والشوارع ثم تنقل بعد ذلك بين محافظة مصر والأشغال الى ان اصبح مدير عموم التنظيم سنة ١٨٨٣ بمرتب شهرى مائة جنيها ثم أصبح مدير عموم المدن والمبانى بنفس المرتب(١٢٧) .

---

(١٢٥) انظر ملف خدمته رقم ٢١١٣٧ محفظة ٧٦٤ دولاب ٣٧
(١٢٦) انظر ملفه رقم ٢٥٢٢٤ محفظة ١٠٦٦ دولاب ٥٢
(١٢٧) انظر ملفه رقم ١٩٩٥٠٢ محفظة ١٧٤ دولاب ٣٢

وقبل أن ننهى حديثنا عن الموظفين الفرنسيين نشير الى انه كان يوجد فى خدمة الحكومة المصرية موظفون فرنسيون اكتسبوا جنسياتهم عن طريق الحماية وبعض هؤلاء الموظفين ولدوا فى مصر ومنهم على سبيل المثال يوسف حلاج بك Joseph Halag وكيل ادارة بادارة الأموال المقررة(١٢٨) . الذى بدأ خدمته فى الحكومة سنة ١٨٧٩ بمصلحة الأموال الأميرية بوظيفة رئيس حسابات النقاتيش بمرتب شهرى ثلاثون جنيها ثم انتقل الى نظارة المالية سنة ١٨٨٠ فى وظيفة رئيس القلم الأفرنجى والترجمة بقسم الايرادات ثم عمل فى ادارة الأموال المقررة رئيس قلم الى ان أصبح وكيل ادارة قسم التحصيلات ١٨٨٥ الى ان أحيل الى المعاش فى سنة ١٨٩٢

والنموذج الأخير الذى اخترناه للموظفين الفرنسيين هو يوسف دوبريه Joseph Dobret مدير ادارة البوليس السرى فى نظارة الداخلية فى الفترة من ١٨٨٦ الى عام ١٨٩١ . ودوبريه من الموظفين الفرنسيين الذين عملوا فى مصر فى عهد اسماعيل اذ بدأ حياته الوظيفية مترجما باليومية بقلم الهندسة بديوان الأشغال سنة ١٨٦٥ بمرتب ١٢ جنيها شهريا ثم نقل بنفس الوظيفة الى نظارة الداخلية فى سنة ١٨٧٩ غير انه ما لبث ان رقت بالوفر فى نفس العام .

ولم يكن دوبريه حاصلا على أى شهادات وشأنه فى هذا شأن كثير مترجمى المصالح الحكومية فى تلك الفترة تنحصر ثقافتهم فى معرفة اكثر من لغة أجنبية وهذه أتاحت لهم المناصب ذات الشأن كما هو الحال بالنسبة لدوبريه الذى عاد الى خدمة نظارة الداخلية ليس مترجما هذه المرة وانما مفتشا للبوليس السرى فى عام ١٨٨٠ وفى عام ١٨٨٣ رقى مفتشا أول بالبوليس ثم أصبح مديرا لادارة البوليس السرى فى عام ١٨٨٦ ثم أحيل الى المعاش فى عام ١٨٩١(١٢٩) .

---

(١٢٨) ذكر يوسف حلاج فى ملف خدمته أن جنسيته « فرنساوى حماية » وانه ولد فى « المحروسة » أى مصر — أنظر ملفه رقم ١٧٦١٤ محفظة ٥٨٨ دولاب ٢٨

(١٢٩) من الجدير بالذكر انه لم يكن يستحق معاشا سوى ثلث ماهيته ولكن جورست — وكان يعمل وقتها وكيلا لنظارة المالية — رفعه الى نصف معاشه . أنظر ملف خدمته رقم ١٦٨٩١ محفظة ٥٦٢ دولاب ٢٧

واذا انتقلنا الى دراسة الموظفين النمساويين فاننا نلاحظ ان هؤلاء لم يختلفوا بصورة عامة عن غـــيرهم من الموظفين الانجليز او الفرنسيين الا فى امور ثلاثة :

اولا ـــ هذه الفئة كانت قليلة جدا فى اعدادها اذا قورنت بالانجليز او الفرنسيين خاصة فى الفترة الاخيرة من بحثنا .

ثانيا ـــ أقلية قليلة جدا من هذه الفئة احتلت مناصب عليا فى الادارة المصرية .

ثالثا ـــ قصر مدة خدمة هـــذه الجماعة فأطول فترة خـــدمها هؤلاء الأفراد فى الحكومة المصرية لا تتعدى ١٣ عاما بعكس الانجليز او الفرنسيين مثلا الذين كانوا يخدمون مدة تزيد على الثلاثين عاما .

اما النواحى التى يشترك فيها هؤلاء الموظفين النمساويين مع غيرهم من الموظفين الأوربيين فهى الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ســـواء من ناحية المرتبات الكبيرة او المعاشات المرتفعة وكذلك المكافآت والأجازات وغيرها من الأمور المتعلقة بشئون الموظفين .

ونعرض الآن لأحد كبـــار الموظفين النمساويين فى الحكومة المصرية وهو بلوم باشا Blum وكيل نظارة المـــالية فى المـــدة من عام ١٨٧٨ الى عام ١٨٩٠

وهو مجرى من رعايا امبراطورية النمسا فى المجر(١٣٠) . ولا ندرى عن ثقافته شيئا الا انه من الواضح ان النمساويين الذين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة المصرية فى ذلك الوقت كانوا يجيدون اكثر من لغة(١٣١) .

وعلى اية حال فقد كان بلوم على ثقافة أهلته لشغل منصب رئيس

---

(١٣٠) انظر ملف خدمته رقم ١٦٤٦٢ محفظة ٥٤٩ دولاب ٢٦

(١٣١) بعضهم كان يعرف العربية والتركية والفرنسية والايطالية بالاضافة الى النمساوية انظر ملف خدمة القائمقام اسكندر يوسف حكمدار بوليس الجيزة وهو نمساوى الجنسية ملف رقم ١٧٤٢١ محفظة رقم ٤٨١ دولاب ٢٨

سكرتارية نظارة المـــالية سنة ١٨٧٧ بمرتب ١٤٤ جنيها شهريا بموجب عقد مع الحكومة المصرية(١٣٢) . وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ أصبح بلوم وكيلا لنظارة المـــالية الى أن أحيل الى المعاش فى عام ١٨٩٠

وقد يتساءل البعض كيف سمح الانجليز وهم يحتلون مصر لعناصر أوربية أخرى كالنمساويين مثلا فى شغل مناصب كبرى مثل منصب وكيـــل نظـــارة المـــالية . والواقع أن الانجليز كانوا يهدفون من ذلك الى عـــدة أمور .

أولا ـــ كانوا يريدون أن يظهروا للرأى العام الأوربى أن بريطانيـــا لا تنفرد وحدها بادارة مصر وانما يشترك معها عناصر أوربية أخرى ، وقد يكون فى ذلك العمل ارضاء للدول الأوربية عن سياسة بريطانيا فى مصر .

ثانيا ـــ هذه العناصر الأوربية امثال بلوم وغـــيره كانوا يشغلون مناصبهم منذ عهد اسماعيل وعندما جاء الاحتلال لم يشأ أن يتخلص سريعا من هذه الجماعة التى خبرت ادارة البلاد وعرفت مواطن ضعفها لعـــله يستفيد من هذ ةالعناصر .

ثالثا ـــ لم تكن بريطانيا تخشى اطلاقا وجود هذه العناصر الأوربية لأنها كانت قد سيطرت تماما على أهم النظارات ومن بينها نظارة المـــالية عن طريق تعيين المستشار المـــالى . كما انها فى الوقت نفسه كانت تدرك انها ان عاجلا أو آجلا سترث منصب وكالة نظارة المـــالية ، وهو ما حدث بالفعل فبعد ان شغله بلوم ١٢ عاما استأثر به الانجليز منذ عام ١٨٩٠ أى منذ أن تركه بلوم الى ان حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢

ومن كبار الموظفين النمساويين أيضا شـــارلس مكلن Charles Mcokeln حكمدار بوليس القنال واسكندر يوســـف حكمـــدار بوليس مديرية الجيزة .

---

(١٣٢) جاء فى ترجمة بلوم باشا ما يأتى : « ان جناب مسيو بلوم قد قبل أن يؤدى وظائف رئيس سكرتارية النظارة بديوان المـــالية بماهية سنوى قدرها خمسة واربعون الف غرنك تدفع له فى غاية كل شهر على اثنى عشر شهرا ومدة هذه الشروط مربوطة على خمسة سنوات وفى كل سنتين يكون له الحق فى اجازة ثلاثة شهور مادام اشـــغال خدمته تسلم بذلك » . بملف خدمة بلوم .

أما الأول فقد بدأ خدمته فى الحكومة المصرية فى خدمة الجيش المصرى سنة ١٨٧٥ برتبة قائمقام بمرتب شهرى ٤٦ جنيها ثم فصل من الخدمة فى عهد وزارة البارودى عندما تقلد نظارة الحربية فى نوفمبر سنة ١٨٨١(١٣٢) . وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ أعيد شارلس الى خدمة الحكومة فى وظيفة مفتش بقسم الضبط والربط بنظارة الداخلية ثم حكمدار لبوليس مصر ثم القنال الى أن أحيل الى المعاش فى سنة ١٨٩٢

أما الثانى وهو اسكندر يوسف فقد تعلم فى المدارس الحربية بالمجر ثم الحق بالجيش العثمانى وبدأ خدمته فى الجيش المصرى سنة ١٨٨٢ برتبة بكباشى ثم نقل الى الجندرمة سنة ١٨٨٣ وظل يرتقى الى أن أصبح حكمدار لبوليس مديرية الجيزة(١٣٤) .

وقبل أن ننهى حديثنا عن الموظفين الأوربيين نقول انه بالتنقيب فى ملفات خدماتهم اتضح وجود أعداد قليلة من هؤلاء ينتمون الى جنسيات اخرى كالالمان والبلجيك والايطاليين كانوا يخدمون فى الحكومة المصرية.

غير أن معظم هؤلاء لم يكونوا فى مناصب رئاسية أو ذات شأن ، وبعضهم كانوا يعملون فى خدمة البوليس الأوربى كما هو الحال بالنسبة لمعظم الايطاليين الذين كانوا يخدمون فى الحكومة المصرية ، ومعظم هؤلاء كانوا يعملون اما جنودا أو كونستبلات وبعضهم كانوا يشغلون وظائفا كتابية فى بعض نظارات الحكومة ومصالحها .

ولم نعثر من هذه الجنسيات سوى أقلية كانت تشغل بعض مراكز رئاسية فى الحكومة ، وعندما تركتها هذه الفئة شغلها الانجليز على الفور ومنهم شيفر بك Shaeffer الالمانى الجنسية والذى كان يعمل مديرا لمصلحة منع تجارة الرقيق فى الفترة من ١٨٨٣ الى ١٨٩٥ بنظارة الداخلية(١٣٥) .

---

(١٣٣) فصل للاقتصاد فى نفقات الجيش — انظر كشف محرر من الدفترخانة المصرية بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٨٨ مرفق بملف خدمته رقم ١٧٧١١ محفظة ٥٩٢ دولاب ٢٨

(١٣٤) انظر ملفه السابق الاشارة اليه .

(١٣٥) انظر ملف خدمته رقم ١٨٧٠٧ محفظة ٦٣٣ دولاب ٣٠

ويجدر بنا أن نشير الى انه على أثر عقد الاتفاق الودى بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩٠٤ ، وكترضية من الحكومة البريطانية للحكومة الألمانية نظير موافقة الحكومة الألمانية على التسويات التى تمت بشأن النظام المالى لمصر فى عام ١٩٠٤(١٣٦) اتفقت الحكومة البريطانية مع الحكومة الالمانية على ان يشغل وظيفة مدير عام دار الكتب أحد الرعايا الألمان فى مصر وبموجب هذا الاتفاق شغل على يشغل الدكتور شارل هذ المنصب الى أن قامت الحرب العالمية الأولى ففصل من عمله واسند هذا المنصب الى أحد المصريين(١٣٧) .

اما الموظفون البلجيك والايطاليين فقد كانوا اقل الموظفين الاوربيين حظا فى الحصول على مناصب عليا فى الحكومة المصرية ولم نعثر سوى على القليل منهم من شغل مناصب قيادية فى مصالح الحكومة ، ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أن هذه الفئة فى معظمها لم تكن على مستوى عال من الثقافة ومن هؤلاء على سبيل المثال جولين دى استرنس Julien De Strenn وهو بلجيكى لم يكن يحمل مؤهلا دراسيا ويعمل رئيسا لقلم السكرتارية بنظارة المالية . وقد بدأ جولين خدمته فى الحكومة المصرية فى وظيفة كاتب « ظهورات » بادارة عموم الصحة فى سنة ١٨٨٦ غير انه ما لبث أن استقال من عمله فى سنة ١٨٨٧ ثم اشتغل فى وظيفة مساعد كاتب فى المحاكم المختلطة بمرتب ستة جنيهات شهرية ، ولكنه ترك المحاكم المختلطة سنة ١٨٩٣ حيث عين فى وظيفة كاتب من الدرجة الأولى فى سكرتارية نظارة المالية بمرتب شهرى ١٦ جنيها ارتفع الى ٣٠ جنيه فى عام ١٩٠٨(١٣٨) .

---

(١٣٦) بموجب هذه التسويات المالية اطلقت يد الحكومة المصرية فى مصالحها التى كانت ايراداتها مخصصة لاستهلاك الدين مثل مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية .

(١٣٧) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء رقم ٣٧ (محضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩١٥) مذكرة من وزير المعارف العمومية الى رئيس مجلس الوزراء فى ١٦ يونية سنة ١٩١٥ مرفقة بنفس المحضر .

(١٣٨) انظر ملف خدمته رقم ٢٣٥٢٨ محفظة ٩٣٥ دولاب ٤٥

ومن الموظفين الايطاليين الذين يتصفون بهذه الحالة ايضـــا ارنستو بارزاكى Ernesto Barzacchi وكان يعمـــل كاتبـــا بادارة عمـــوم الحسابات بنظارة المـــالية وقد بدا الخدمة فى الحكومة المصرية سنة ١٨٧٦ بوظيفة مساعد كاتب فى نظارة الحقانية . ولمـــا كانت نظارة المـــالية هى دائما محط انظار الموظفين الأوربيين ، اذ فيها يرتفع مرتباتهم كما يحصلون على مراكز كبيرة لذلك نجد ارنست ينتقل اليها سنة ١٨٧٨ للعمل فى وظيفة كاتب حسابات بمرتب ١٢ جنيها ثم يرتقى فيصبح كاتبا درجة أولى ويزداد مرتبه فيصل الى عشرين جنيها شهريا منذ عام ١٨٨٣ الى ان احيل على المعاش فى سنة ١٨٩٣(١٣٩) .

* * *

نستطيع اذن أن نستخلص من العرض الســـابق لمئـــات الموظفين الأوربيين فى ادارة مصر بالقول بانه لم يكن يوجد فى مصر خـــدمة مدنيـــة اوربية منظمة طوال فترة موضوع بحثنا (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) .

وعلى حد قول كرومر كان النظام المصرى مرنا ، وهو فى ذلك يختلف عن غيره من النظم الأخرى كنظام الهند مثلا ، وفى رايه أن احوال الأحكام فى مصر لا تمكن من اتباع نظام خاص مثل النظام المتبع فى الهند حيث ينتظم الشباب فى سلك الخدمة الحكومية ويبدا بالمناصب الدنيا ثم يرتقى بالتدريج الى المناصب العليا سواء فى المناصب الادارية او القضائية(١٤٠) .

---

(١٣٩) انظر ملف خدمته رقم ١٧٨٣١ محفظة ٥٩٦ دولاب ٢٨

(١٤٠) Egypt No. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. p. 37.